« ١ »

# مشهد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من قضية احتلال إلى قضية اعتراف

**د. عاطف أبوسيف**
**والأستاذ مهند مصطفى**

**ملخص**

يقدم هذا الفصل قراءة تحليلية لصيرورة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في فترة حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، ويتوقف عند تحولات الخطاب السياسي بما في ذلك الحكومي والفكري والشعبي من قضية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وآفاق حل الصراع.

منهجياً، يحاول الفصل فهم السياسات والإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية من خلال الدمج بين مستويين تحليلين: مستوى الميكرو، أي تحليل التصريحات والممارسات الصادرة عن القيادة السياسية الإسرائيلية والاستعانة بالأدبيات السياسية والإستراتيجية الإسرائيلية في تعميق فهم هذه التصريحات، ومستوى الماكرو أي تحليل الأطر الفكرية والتجارب التاريخية التي ساهمت في بلورة استراتيجيات التفاوض حيث يقف الفصل على النقاش السائد في هذا الصدد وخصوصا في صفوف اليمين الإسرائيلي الذي ينتمي إليه نتنياهو، وتأثير هذه الأطر والتجارب وانعكاساتها على مشهد المفاوضات، لا بد من التأكيد في هذا الصدد أن الفصل يركز أكثر على الجانب الإسرائيلي وبصورة اقل على الجانب الفلسطيني.

يبدأ الفصل بتحليل المركبات الأساسية الثلاثة التي انبنت عليها إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية والمتمثلة في سياسات الاعتراف وتشتيت الحدود الفاصلة بين الحل المرحلي ونظيره التاريخي بجانب التركيز على أن غاية الممارسة التفاوضية الإسرائيلية ليست حل الصراع بل إدارته. ثم ينتقل لقراءة «نتنياهو مفاوضاً» حيث يتم استعراض مواقف نتنياهو المختلفة وتكتيكاته المتبعة ومواقف ائتلافه الحكومي. بعد ذلك ينتقل الفصل

لمناقشة استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية وقراءة التحول الفكري الذي طرأ على اليمين الإسرائيلي خاصة عبر تحليل المواقف المختلفة حول الحل المرحلي والحل أحادي الجانب والحل الدائم وفكرة الدولتين وفكرة الدولة الواحدة. ويخصص الفصل مساحة بعد ذلك لقراءة مواقف الرأي العام الإسرائيلي قبل أن يقدم جملة من الخلاصات والاستنتاجات العامة.

استطاع نتنياهو أن يجعل المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة ضمن مطالب إسرائيل «الشرعية».

## أولاً، مركبات إستراتيجية التفاوض الإسرائيلي

ثمة ثلاثة مركبات ترتكز عليها إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية وبرزت بشكل جلي في الخطاب السياسي الصادر عن الحكومة وميزت مواقفها بشكل ثابت. وهي مركبات تمثل تراكماً شمولياً للرؤى التفاوضية الإسرائيلية ومفاعيل أساسية في الممارسة السياسية اليومية في توجيه العلاقة مع الفلسطينيين.

### سياسات الاعتراف

تشكل سياسات الاعتراف المركب الأول في الإستراتيجية الإسرائيلية، وتتمثل في مطالبة الطرف الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أي دولة يهودية. وفيما لم يكن الاعتراف بيهودية الدولة وليد اللحظة في الخطاب السياسي الإسرائيلي إلا أن نتنياهو وضعه ضمن المطالب «الشرعية» من وجهة نظر إسرائيلية في المفاوضات رافعاً إياه إلى مكانة قضايا الحل الدائم الجوهرية. وغاية مثل هذه الإستراتيجية الادعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، بل أن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي. بمعني أن جذور الأزمة لا تكمن في شرعية احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ ورغبة الفلسطينيين في التخلص منه بل تعود إلى عام ١٩٤٨ وعدم إقرار الفلسطينيين بعد بشرعية دولة إسرائيل .

إن العودة لسياسات الاعتراف هي محاولة لحل جذر الأزمة كما يفهمها نتنياهو والمتمثلة في عدم اعترف الفلسطينيين بالحق التاريخي لليهود.

إن سياسات الاعتراف هذه تهدف إلى نفي صفة الاحتلال والاستعمار عن الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتصفية قضية حق العودة ومطالب الفلسطينيين في إسرائيل وجعل القضية تتمحور حول الاعتراف بالشعب اليهودي. إن العودة إلى عام ١٩٤٨ تهدف إلى إبقاء صفة الضحية حكرا على الشعب اليهودي وان يهودية الدولة هي المستهدفة، فيما يؤدي التركيز على العام ١٩٦٧ إلى حصر المشكلة في قضية الاحتلال، وهذا ما لا يريد نتنياهو أن يواجهه. إن الإقرار بكون الأزمة تكمن في الاحتلال سيعني في نهاية المطاف أن على نتنياهو أن يقرر إذا ما كان مع الإرادة الدولية المطالبة بإنهائه

أم سيعاند ويقف ضدها. الحل النموذجي بالنسبة لنتنياهو وللإستراتيجيين اليمينيين تتمثل في تشتيت الصورة وتوسيع دائرة المطالب.

### تشتيت الحدود الفاصلة بين الحل المرحلي والحل النهائي

ارتكزت الإستراتيجيات الإسرائيلية على خلط الأوراق، وخلق تداخل بين قضايا الحل المرحلي ونظيرتها في المرحلة النهائية بغية التهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كل مرحلة، إذ اتسم المسار التفاوضي خلال العام ٢٠١٠ بمحاولات إسرائيلية جادة للقفز بين الأسلاك وطرح أفكار مرحلية بصيغة حلول نهائية أو تجاوز بعض القضايا النهائية في المداولات بوصفها عصية على الحل. لذا كثرت الدعوات مثلاً إلى الحلول المؤقتة التي تدوم لفترات طويلة أو القفز إلى فكرة الدولة دون حل القضايا المتعلقة بحدود هذه الدولة وسيادتها (دولة مؤقتة).

مثّل خطاب جامعة بار إيلان الذي ألقاه نتنياهو في حزيران ٢٠٠٩ التحول الأبرز، كما اعتقد الكثيرون في مواقف نتنياهو السياسية. فالرجل القادم من دعاية انتخابية مضادة لعملية السلام يقر قبوله بمبدأ دولتين لشعبين.

**تقصد سياسات إسرائيل إلى خلط الأوراق وتذويب الحدود بين الحلول المرحلية والنهائية للتهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كل مرحلة.**

في عرضه لمواصفات الدولة الفلسطينية التي يؤيد قيامها قال إنها دولة منزوعة السلاح، دولة جزئية السيادة في السماء ومحدودة الحرية في توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية، لا تسيطر على حدودها وخصوصا في غور الأردن، كل ذلك مع بقاء الكتل الاستيطانية، على الأقل، تحت السيادة الإسرائيلية وبقاء القدس موحدة إسرائيلية. العالم لن يعارض هذا فالأميركيون وفق نتنياهو يقبلون بذلك ويرونه ممكناً[1]، في المحصلة هذا أقصى ما قد يستطيع الفلسطينيون الحصول عليه.

لم يأت نتنياهو بالجديد إذ إنه أعاد وصف ما قاله سابقوه بكلمات جديدة، فشارون اعترف بالدولة الفلسطينية قبل نتنياهو بل أن شارون أقام حزب «كديما» تعبيرا عن هذا التحول في توجهاته نحو حل الصراع والتي تمثلت في سياسة الخطوات أحادية الجانب. لكن ما ميز توجهات نتنياهو الحالية أنها لم تنطلق من حاجة للعمل من طرف واحد مثلما فعل شارون بل إنه رأى أن يتم هذا ضمن تفاهم مع الفلسطينيين بحيث تقبض إسرائيل مقابله. في مقابل ذلك مثلاً اقترح نتنياهو إعلاناً فلسطينياً صريحاً بإنهاء الصراع. سمى نتنياهو هذا الإطار السياسي بالدولة، إلا أن أدق توصيف له أنه حل مرحلي بصيغة حل نهائي، أو ساندوش يكون هو العشاء برمته.

## إدارة الصراع

يدرك نتنياهو القيود السياسية والإيديولوجية أمام التوصل إلى حل دائم للصراع، حيث ينظر اليمين الإيديولوجي الذي يمثله نتنياهو إلى الحل الدائم كتنازل عن «أرض إسرائيل». فإخلاء مستوطنات يعني انهيار حكومته وانهياره شخصيا، وطرح تقسيم القدس للنقاش سيجلب له متاعب كثيرة، لهذا فقد برع نتنياهو بابتداع جملة من السياسات كأدوات جديدة لإدارة الصراع بدل حله. فهو ينظر إلى المفاوضات كهدف بحد ذاتها ليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى. فرغم تصريحاته المتكررة بأن إسرائيل مستعدة للتفاوض، إلا أنه كان يبرع في خلق الأعذار وتقديم المطالب التي تجعل مجرد الذهاب للمفاوضات جهداً مرهقاً على الوسطاء الأميركيين. مثل قرنه تجميد الاستيطان بالاعتراف بيهودية الدولة: تجميد مؤقت مقابل اعتراف تاريخي دائم. هذا المطلب يكشف متانة القيود الإيديولوجية والسياسية التي تحيط نتنياهو، لدرجة ان يطلب اعترافاً فلسطينياً تاريخياً مقابل تجميد إسرائيلي مؤقت (وليس حتى تفكيك المستوطنات)، لهذا يحاول نتنياهو أن يدير الصراع ليس أمام الفلسطينيين فقط بل أمام معسكره أيضا (مثلا، من خلال الدعم الحكومي لقانون الاستفتاء)، فهو يدرك جيدا أن الفلسطينيين لن يقبلوا التجميد مقابل الاعتراف، ويعرف انه في حالة قبلوا جدلا هذا الاقتراح فانه سيكون قد حقق انجازاً تاريخياً يجعله بطلاً قومياً أمام معسكره ومعسكر خصومه سواء. لكن حقيقة الأمر أنه غير قادر على الذهاب بعيدا في المفاوضات، فهو يخشى اللحظة التي يجلس فيها خلف الطاولة أن يضطر لتقديم ما قد يعتبره معسكره وخصومه تنازلاً، لذا لم يتورع في رفض الصفقة الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة مقابل التجميد لثلاثة اشهر، دون أن يقطع الحبل مع البيت الأبيض بل واصل المناورة والمجادلة والنقاش. إن الإستراتيجية الإسرائيلية تبني كثيراً على إخماد الحرائق المؤقتة التي قد تشكل تهديداً استراتيجياً لمصالح إسرائيل السياسية في المستقبل، لذا فإن الحل الأمثل يكمن في إدارة ناجحة للصراع دون الاضطرار لمواجهة القضايا الحاسمة التي تتطلب «تنازلاً».

**بالنسبة لنتنياهو فإن الحل الدائم قد يعني «التنازل عن أرض إسرائيل»، لذا يسعى إلى إدارة الصراع دون الاضطرار لاتخاذ قرارات مصيرية.**

**طلب الاعتراف هو مطالبة تاريخية مقابل دولة مؤقتة**

وكما يمكن الملاحظة فإن هذه المركبات تتداخل وتتفاعل فيما بينها موضحة ومعللة المسار التفاوضي خلال عام ٢٠١٠ بكثير من التفصيل. فالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة والخلط المتعمد لقضايا الحل المرحلي والنهائي ليست إلا جزءاً من إدارة الصراع. كما أن التهرب من حل الصراع وتقصد إدارته دون نتيجة حتمية تتطلب البحث عن سياسات تفاوضية متوازية تجعل البحث في شكل المفاوضات وشروطها أهم من التفكير في مخرجاتها ضمن سياسة وضع العربة أمام الحصان.

## ثانياً، نتنياهو مفاوضاً

مثل كل رؤساء الوزراء وفق الممارسة السياسية الإسرائيلية فإن نتنياهو مثّل مركز صنع القرار التفاوضي ومثلت رؤيته ومواقفه قلب النقاش حول مستقبل عملية التسوية ونتائجها على المدى القصير على الأقل. الثابت عند الحديث عن حكومة نتنياهو في المستقبل أنها حكومة يمينية ترافق تشكيلها مع صعود رئيس أميركي ديمقراطي طموح في إحراز السلام في الشرق الأوسط، كل ذلك مترافقاً مع ازدياد النقمة الدولية على سياسات إسرائيل خاصة عقب تقرير غولدستون وغيره.[٢] يحلل هذا القسم من الفصل إدارة نتنياهو للعلاقات داخل ائتلافه ومع العالم ومن ثم ينتقل إلى قراءة تكتيكاته المتبعة في تعاطيه مع عملية السلام. بعد ذلك يحلل مواقف نتنياهو التفاوضية خاصة فيما يتعلق بيهودية الدولة والدولة منزوعة السلاح وتجميد الاستيطان والتعامل مع غزة. ويختتم هذا القسم بالنظر على مواقف شركاء نتنياهو في الائتلاف.

### نتنياهو: بين الائتلاف والعالم

أراد نتنياهو أن يحتفظ بكل الكرات بيده دون أن يخسر أحداً. وحاول المواءمة بين ليبرمان وأوباما وبين السياسات اليمينية المتشددة للحكومة ورغباته المعلنة بالسلام.

يدرك نتنياهو أن العالم ينظر إلى حكومته بشك وارتياب فيما يخص رغبتها الشروع في عملية سلمية حقيقية، وهو يعرف أن الشك الأكبر يدور حوله هو تحديداً، فهو الذي اختار شركاءه حتى لو كان بينهم حزب العمل بزعامة باراك[٣] والذي جاء أصلا إلى الحكومة ضعيفاً. كما يدرك نتنياهو أن العالم لا يعتبر هذه الحكومة حكومة سلام بل حكومة معرقلة لأي اتفاق محتمل.[٤] فحتى وزراء الليكود داخل الحكومة ليسوا بألطف الليكوديين فيما يتعلق بعملية السلام. وعليه ينطلق نتنياهو في إدارته لملف المفاوضات من فهمه لهذه المواقف المبدئية تجاهه وتجاه حكومته. ومن خبرته في رئاسة الحكومة قبل ذلك عام ١٩٩٦ يعرف أن كرسي الحكم يختلف عن مقاعد المعارضة. فهو قبل ذلك التقى رغم البلاغة التوراتية التي غلف بها خطاباته الانتخابية، بياسر عرفات ووقع معه اتفاقاً، وهو يدرك بأنه لا حاجة للشعارات الكبيرة في إدارة هذا الملف الساخن لأن الأمر سيعني التصادم مع العالم، إذ إن المطالب الفلسطينية التي كانت تحظى بتأييد دولي واضح منذ انطلاق عملية السلام صارت أكثر حضوراً في النقاشات الدولية بل إن القوى الدولية الكبرى صارت أكثر تفهماً لها، وهو ما يتطلب من نتنياهو الحذر في تعاطيه مع هذه القوى، كما تبين جلياً في أزمة تجميد الاستيطان لعشرة أشهر من تشرين الثاني ٢٠٠٩ حتى أيلول ٢٠١٠ وما تلا ذلك من خلاف حول تجديد فترة التجميد. فتل أبيب اصطدمت مع واشنطن حول قضايا كانت تبدو في السابق من مسلمات الاتفاق المتواصل بينهما.

وعليه فإن واحداً من أهم مظاهر تعامل نتنياهو مع ملف المفاوضات هو حذره الشديد تجاه استفزاز العالم كي لا تدخل إسرائيل في المزيد من العزلة خاصة مع الشعور الإسرائيلي المتنامي بأن ثمة عملية نزع لشرعية إسرائيل وانتشاراً متزايداً للعداء لها في الأوساط الشعبية والرسمية وهو ما انعكس في الاحتجاجات على العدوان على غزة وتقرير غولدستون والمناقشات التي تلته حول مقاضاة مجرمي الحرب. وبكلمة أخرى فإن نتنياهو بات أكثر إدراكاً لضرورة الالتفاف للحساسية الدولية تجاه قضايا المفاوضات.[٥] ما يفضي إليه هذا التحليل هو القول باقتراب نتنياهو من البراغماتية في التمييز بين الأفعال والأقوال، إذ ان المهم أن لا تبدو التصريحات قاسية ومستفزة بغض النظر عن قسوة الممارسة. وشواهد هذا كثيرة ليس أولها تبادراً للأذهان تعاطيه مع إعلان لجنة التخطيط في بلدية القدس عن بناء وحدات سكنية في القدس الشرقية خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي جون بايدين، وهو الإعلان الذي أفشل الزيارة التي كان من المتوقع أن تكون لتأكيد الدعم للمواقف الإسرائيلية. نتنياهو قال إن هذا إجراء روتيني ولا يتعارض مع تعهدات حكومته بشأن تجميد الاستيطان وأنه شخصياً لم يكن على علم بالقرار.

يدرك نتنياهو أنه ليس بحاجة لجلب المزيد من العزلة لإسرائيل لذا حاول أن لا يبدو معطلاً لعملية السلام.

هذه الضرورة للتمييز بين الأقوال والأفعال هي النتيجة الطبيعية لحاجة نتنياهو أخذ المجتمع الدولي بعين الاعتبار. فهو يعرف أن ائتلافه الحكومي لن يصمد أمام أي تحولات دراماتيكية في العملية السلمية، ورغم وعود ليفني وقوى «اليسار» بتشكيل جبهة أمان له في الكنيست إذا ما قرر خوض عملية سلمية جدية إلا أن نتنياهو يبدو غير راغب بالمجازفة بتفكيك ائتلافه واللجوء إلى أحضان كاديما. وعليه فإن الإمساك بأطراف الائتلاف ظلت عملية مهمة له كما هي مهمة فكرة الاهتمام بعملية السلام ما دفع الكثيرين إلى القول بأن الائتلاف أهم لنتنياهو من عملية السلام ومستقبل الإقليم برمته. كان الرئيس الأميركي أوباما ذاته قد ألمح إلى هذا في خطابه أمام الجمعية العمومية حين أشار إلى أن البعض يغلب المصالح السياسية على تحقيق السلام. ولم تكن الإيماءة إلا إلى حكومة نتنياهو.

عملية نزع الشرعية عن إسرائيل باتت مقلقة للنخبة والقيادة الإسرائيليتين، وبات نتنياهو أكثر براغماتية في التمييز بين الأفعال والأقول حتى لا يتصادم مع العالم ولا يخسر ائتلافه.

برزت الأزمة على السطح خلال العام ٢٠١٠ بعد الخطاب الصارخ الذي ألقاه وزير الخارجية ليبرمان أمام ممثلي دول العالم المختلفة في الجمعية العمومية والذي جاء مخالفاً لروح ونصوص خطابات نتنياهو خاصة خطاب بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ الذي رسم فيه السياسة الخارجية لحكومته. لم يكن من نتنياهو إلا أن تنصل من الخطاب. كانت ردود الفعل في أوساط الصحافة الإسرائيلية وفي حلقات اليسار

تتوقع إقالة وزير الخارجية لخروجه عن برنامج الحكومة لكن نتنياهو لم يفعل أكثر من التنصل الخجل من محتويات الخطاب.

فأحد أهم نتائج العملية التفاوضية خلال العام ٢٠١٠ وإلى مدى أوسع عام ٢٠٠٩ هو الاجماع الدولي بأن إسرائيل هي من يعطل عملية السلام. فالدولة التي ترفض تجميد بناء مئات البيوت السكنية كيف ستتحمل القيام بتفكيك عشرات الآلاف من البيوت السكنية في المستوطنات التي سيكون عليها إخلاؤها وفق ترتيبات الاتفاق النهائي لترك المساحة لإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة. هذا الإجماع ليس وليد لحظة نتنياهو بل هو تراكم لسبعة عشر عاماً من المفاوضات المتعثرة، لكنه بات أكثر جلاءً في ظل حكومة نتنياهو لأسباب عديدة، أولها طبيعة هذه الحكومة اليمينية، وثانيها النجاح الفلسطيني في إظهار مخاطر الاستيطان على فرص إقامة الدولة الفلسطينية التي يرى العالم ضرورة إقامتها لتحقيق السلام، وثالثاً التغيرات في البيت الأبيض ودفع أوباما الواضح، وإن غير المثمر، لفرص إحراز صفقة تنهي الصراع.[٦] لكن كما يقترح البعض فإن نتنياهو ٢٠١٠ لا يختلف كثيراً عن نتنياهو ١٩٩٦ فهو لم يجر تحولات جوهرية على مواقفه الصلبة وإن غير من طريقة تعامله معها.[٧]

**نتنياهو ٢٠١٠ لا يختلف كثيراً عن نتنياهو ١٩٩٦، فهو لم يجر تحولات جوهرية على مواقفه المتفرقة وإن غير من طريقة تعامله معها**

## تكتيكات نتنياهو خلال العام ٢٠١٠ بخصوص العملية السلمية

وعليه فقد اتبع نتنياهو جملة من التكتيكات التي تساعده على الحفاظ على الخلطة السحرية التي تجمع بين ليبرمان والعالم. يمكن رصد أربعة من هذه التكتيكات التي برزت بشكل جلي خلال العام ٢٠١٠.

### أولاً، إعطاء الانطباع أن نتنياهو مهتم «جداً» بعملية السلام

وانه مستعد للشروع في محادثات جدية مع الفلسطينيين حول ذلك في حال رغبوا دون شروط مسبقة، والأمر ذاته ينسحب على المسار السوري ولكن أيضاً بدونه شرط، العودة لوديعة رابين مثلاً. الانطباع بحد ذاته مهم حتى لو لم ينتج عنه عملية سلام حقيقة. فعملية السلام لا يمكن أن تنجز في ليلة وضحاها ولا يمكن لصراع استمر أكثر من ستين سنة أن يحل في جولة مفاوضات أو جولتين. لكن من المهم أن لا تبدو إسرائيل غير مهتمة، ومن المهم أكثر أن ينجح نتنياهو في إعطاء هذا الانطباع الجدي بالاهتمام. وكما تقول عنات كيرز فإن دعاوي نتنياهو للفلسطينيين بالجلوس معه حول طاولة المفاوضات مثلها مثل إقراره بمبدأ حل الدولتين لا يفهم منها إذا ما كان حقاً مستعداً لمناقشة القضايا الجوهرية أم لا.[٨] المهم له أن يبدو مؤيداً للسلام.

**اتبع نتنياهو تكتيكات أربعة في إدارة عملية السلام:**
**إعطاء الانطباع أنه مهتم بها.**
**التمييز بين ما يقال للأميركان والفلسطينيين وبين ما يجري على أرض الواقع.**
**ربط قضية تجميد الاستيطان كإجراء بالحلول النهائية.**
**عدم إحداث قطيعة مع الولايات المتحدة ومع جهود السلام.**

**ثانياً، التمييز بين ما يقال وما يجري من نشاطات على أرض الواقع.**

يتميز نتنياهو ببراعته في دفع الأمور وتأجيل اتخاذ القرارات المطلوب عليه مواجهتها. وليفعل ذلك فإنه يسعى، كما سبق ذكره، إلى الفصل بين الخطاب المعلن والمؤيد للعملية السلمية والمتجنب للتصادم مع المجتمع الدولي قدر المستطاع وبين الخطوات التي تقوم به سلطات الاحتلال في الضفة الغربية. وبذلك فهو لا يعبر عن موقفه النهائي. وربما لا بد دائماً من التذكير بتعاطي نتنياهو مع قضية التجميد والمفاوضات غير المباشرة. غاية كل ذلك تتمثل في التقليل في التصريح عن النشاطات على أرض الواقع كي لا تتعارض مع الكريمة البلاغية التي تغلف خطابات ومناشدات نتنياهو لاستئناف المفاوضات. وهو ما يعكس تهرب نتنياهو من اتخاذ القرارات كي لا يواجه الضغوط، فهو يترك الأمور إلى اللحظة الأخيرة.[٩]

**ثالثاً، ربط قضية تجميد الاستيطان كإجراء بالحلول النهائية.**

أعاد نتنياهو ترتيب أولويات التفاوض بحيث وضع عربة الإقرار بيهودية الدولة أمام حصان المفاوضات فنجح في شل العملية التفاوضية.

مدركاً القيمة الكبرى التي يوليها الفلسطينيون لتجميد الاستيطان فإن نتنياهو دخل لعبة الاستيطان وفق ذات الحساسية التي يوليها له الفلسطينيون. فالاستيطان ليس مجرد وحدات سكنية بل هو فكرة وهو ترجمة لحق. هكذا يفهم نتنياهو أهمية المستوطنات وهو ذات الفهم المعاكس الذي ينطلق منه الفلسطينيون في رغبتهم في إبطال هذا الإدعاء. تأسيساً على هذا الفهم فإن كل مناورات نتنياهو حول المستوطنات كانت تدور حول «تجميد» أو «تعليق» ولكن ليس بشكل نهائي بل لفترات محدودة. فتجميد الاستيطان لا يمكن له أن يلغي حق إسرائيل في الاستيطان ذاته. وعليه فإن المناقشات حول الاستيطان مع البيت الأبيض لم تشمل تجميداً كاملاً لكافة النشاطات الاستيطانية. فبجانب البناء في القدس الشرقية الذي لا تعتبره إسرائيل نشاطات استيطانية فإن فترة الشهور العشرة مثلاً استثنت الوحدات التي تم إصدار تصاريح لها قبل الاتفاق وهو ما يعني أكثر من ألفي وحدة سكنية، وما شابه ذلك من استثناءات مثل فكرة النمو الطبيعي أو التطوير في المرافق العامة. الأساس في ذلك هو عدم التسليم بتحديد مصير المستوطنات ومصير الحق الإسرائيلي في الإقامة والبناء في «يهودا والسامرة» قبل الفصل في مصير هذه المناطق فهي متنازع عليها رغم كل شيء.

**رابعاً، عدم إحداث قطيعة مع الولايات المتحدة ومع جهود السلام.**

فحتى خلال الشهور التي لم تجر فيها مفاوضات كان نتنياهو دائم الحديث عن ضرورة استمرار العملية السلمية، فهو لم يدر ظهره بشكل كامل لجهود استئناف المفاوضات

بل كان يصر على ضرورة استئنافها، ورغم التفاؤل الذي استقبل به قرار استئناف المفاوضات غير المباشرة فإنه مثلاً أصر على ضرورة العودة للمفاوضات المباشرة. بهذا فإن نتنياهو حاول ورغم التوترات الكثيرة التي مرت بها عملية التفاوض الحفاظ على وتيرة التصريح بالسلام وبرعاته.

## مواقف نتنياهو التفاوضية

### ١- نتنياهو والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية: العودة إلى ١٩٤٨

طرح نتنياهو موضوع الاعتراف بيهودية إسرائيل بشكل مكثف في عهده الجديد كأساس للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين. لم يجلب نتنياهو جديداً في زعمه بان عدم الاعتراف يشكل «عائقاً» أمام تحقيق سلام فلسطيني- إسرائيلي إذ إن الساحة الأكاديمية في إسرائيل كانت تعج بمثل هذه الادعاءات والمناظرات التي تجعل من تحقيق يهودية الدولة شرطاً لتحقيق السلام. ارتكز جل هذا النقاش الأكاديمي والفكري على العوائق النفسية، واستحضار الروايات التاريخية المتناقضة والمتصارعة، والعوائق الذهنية والقيمية ومفهوم العدل المختلف أمام تحقيق المصالحة بين الشعبين، واستعملت الأدبيات هذه الأبعاد كعوائق أمام المصالحة وليس التسوية.[١٠] إلا أن نتنياهو استطاع أن ينقل هذا النقاش إلى الساحة السياسية وبقوة. والملاحظ أنه استبدل مصطلح «التسوية» بكلمة «المصالحة»، دون أن يعني هذا تحولاً فكرياً في فهم نتنياهو لغاية العملية السلمية وطبيعتها، بل لأنه يفهم صعوبة تحقيق «المصالحة» على الجانبين ويدرك قدرتها على إفشال المفاوضات والتوصل إلى حلّ.

**أعاد نتنياهو البحث في حل إلى عام ١٩٤٨ لأن البقاء في مربع العام ١٩٦٧ هو إقرار ضمني بأن ثمة أراض محتلة على إسرائيل الانسحاب منها، وهي الحقيقة التي يدرك نتنياهو أنه إن اعترف بها فسيخسر قواعده في اليمين.**

تراجع نتنياهو عن الأساس الذي سارت على وفقه الحكومات الإسرائيلية السابقة في المفاوضات، والتي انطلقت من انه يجب التوصل إلى اتفاق حول الحدود أولا. أراد نتنياهو وضع أسس جديدة لبدء المفاوضات لا تنطلق من ترسيم الحدود وإنما البدء بالتفاوض على الترتيبات الأمنية والاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي أي الاعتراف بيهودية الدولة. ويشكل هذا المطلب ترتيبا جديدا لأولويات التفاوض الإسرائيلية، وإضافة قضية جديدة إلى القضايا الجوهرية.[١١] فهم نتنياهو ان موضوع الاعتراف الرمزي بما يجمل من دلالات تاريخية بحق اليهود على الأرض هو تعويض عن قبول اليمين بتقسيمها. وقد أكد نتنياهو على مطلب الاعتراف في خطابه في جامعة بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩، وفي خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في تموز ٢٠١٠ وفي خطاب التهنئة السنوي للشعب اليهودي في رأس السنة اليهودية.

خاطب نتنياهو الشعب اليهودي قائلاً «إننا نصر على أن التسوية بيننا وبين الفلسطينيين

يجب أن تستند على مبدأين، الأمن والاعتراف . . . الأمن لأن أي سلام لن يصمد بدون ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض، والأمر الثاني هو طبعا الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، يطلبون منا الاعتراف بدولة فلسطينية ومن الطبيعي أن نطلب من الطرف الثاني أن يعترف بالدولة اليهودية، دولة شعب إسرائيل» .[١٢]

يعتبر هذا التجديد عند نتنياهو تجديدا عميقا وليس جديدا فقط، فهو يربط بين قضية الاعتراف وبين نجاح المفاوضات، ويعتقد أن حل كل القضايا الجوهرية للصراع يتعلق باعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية. وهو رمى بهذا الموقف أمام الرئيس الفلسطيني أبو مازن بوضوح عقب اجتماعه معه في شرم الشيخ، حيث قال إن «العائق الأساسي الباقي أمام السلام هو الاعتراف»، وأضاف «في حال تغلبنا على موضوع الاعتراف المتبادل آمل انه نستطيع أن نبارك احدنا الآخر بعد عام بالبركة والسلام». بل ذهب أبعد من ذلك حين وصف نتنياهو الرفض الفلسطيني بالاعتراف بأنها «جذور الصراع».

ينطلق خطاب الاعتراف من اعتبار أن جوهر الصراع يعود إلى العام ١٩٤٨ وليس العام ١٩٦٧. يعتقد نتنياهو ان نزع الشرعية عن إسرائيل والذي أصبح مكثفا في السنوات الماضية يعود إلى عدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل. ففي لقاء أجراه في كانون الأول من العام ٢٠١٠، أي بعد إن فشلت الجهود لاستئناف المفاوضات بعد رفض الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد الاستيطان، قال «حتى لو نجحنا في الوصول إلى سلام، فان التعرض لشرعيتنا سوف يستمر، لان جذوره ليس أحداث ١٩٦٧، بل جذوره (أي نزع الشرعية) يعود إلى أحداث ١٩٤٨، الهجوم ضد وجود الدولة اليهودية. . . هنالك محاولة لمنع اليهود أن تكون لهم دولة. . . » .[١٣]

لم يكن نتنياهو القائد الإسرائيلي الوحيد الذي وضع قضية الاعتراف على طاولة التفاوض والسلام، فقد ظهرت قضية الاعتراف في اتفاق السلام مع مصر ومع الأردن وحتى في إعلان المبادئ الموقع في أوسلو، إلا انه في الاتفاقيات الثلاث السابقة اكتفت إسرائيل بصيغة اعتراف كما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية، أي اعتراف بكيانات سياسية وبسيادتها في الحدود التي تم الاتفاق عليها. بل إن موضوع الاعتراف بيهودية الدولة ظهر في الرد الإسرائيلي على خارطة الطريق حيث طالب شارون باعتراف فلسطيني ليس بحق وجودها فقط، وإنما بالحقوق القومية للشعب اليهودي وطابعها القومي، وعاد هذا الطلب مرة أخرى في مؤتمر أنابولس في العام ٢٠٠٧، حيث طالب أولمرت وليفني إدراج هذا الموضوع في الإعلان عن بدء المفاوضات.

الا ان نتنياهو نقل قضية الاعتراف نقله نوعية، فتشير الباحثة الإسرائيلية شيري

طال–لاندمان ان نتنياهو هو الوحيد الذي اشترط الاتفاق على موضوع الاعتراف من جهة قبل كل شيء، كما انه أعطى الاعتراف جوهرا أكثر وضوحا وملزما وهو الاعتراف بيهودية الدولة وبإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وثالثا انه وضعها على سلم أولويات التفاوض وسابقة على المواضيع الجوهرية الأخرى مثل القدس، اللاجئين، الاستيطان والحدود والترتيبات الأمنية.

الدولة المؤقتة وفق المحددات المطروحة إسرائيليا لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية ونتنياهو حين يقول دولة لا يقصد ما يعنيه أوباما أو الفلسطينيون حين يقولون الكلمة ذاتها.

يدرك نتنياهو جيدا معنى مطلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هنالك معنى للتفاوض حول هذا الموضوع، كما انه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية والحقوق اليهودية في القدس وفي الضفة الغربية، وانعكاسات ذلك على موضوع السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية. يدرك نتنياهو أن الفلسطينيين يدركون ذلك، لهذا فهو يدرك أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها.

### ٢- الدولة المؤقتة منزوعة السلاح

إن دولة نتنياهو التي يراها للفلسطينيين بالطبع لا تلبى الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية فهي دولة منزوعة السلاح ولا تقوم على كامل أراضي الضفة الغربية كما إن مقدرتها على ممارسة سيادتها على منافذها المختلفة محدودة. يعتقد نتنياهو أن ضمان نزع السلاح عن الدولة الفلسطينية يجب أن يتم تحت إشراف قوات الأمن الإسرائيلية، وليس من خلال مراقبين دوليين. كما يرى أن تمرير السيادة لهذه الدولة يجب ان يتم عبر فترة زمنية طويلة تحددها الاحتياجات والتطورات الأمنية على الأرض. وعندما يتحدث نتنياهو عن دولة فهو لا يقصد «الدولة» بحسب ما يتحدث عنها أوباما وبالتأكيد ليس كما يطالب بها الفلسطينيون.[١٤] وعلى ضوء ذلك فإن دولة نتنياهو ليست إلا هروباً إلى الأمام من الاستحقاق التاريخي للفلسطينيين بدولة مستقلة وهو محاولة من قبله لفرض حلول مرحلية تعفيه من ثقل الاستحقاق النهائي وتتحول مع الوقت إلى واقع نهائي وأبدي.

لم تكن فكرة الاعتراف وليدة اللحظة في علاقة إسرائيل بالمنطقة إذ أنها مشكلة إسرائيل الكبرى لكن نتنياهو ربطها بالنتائج النهائية لعملية السلام وكشرط لإنجازه ونقلها إلى مصاف القضايا الكبرى

كما أن الحل النهائي بصيغه المتداولة لا يضمن رقابة إسرائيلية على نزع سلاح الدولة الفلسطينية أو مراقبة سيادتها والسيطرة على تطور هذه السيادة.[١٥] من هنا فإن نتنياهو وكما شهدت مسيرته التفاوضية خلال العام ٢٠١٠قدم اشتراطات جديدة تجعل موضوعة الدولة الفلسطينية صعبة التحقيق، لان إقامة دولة بالمفهوم المتعارف عليه أو كما يريده الفلسطينيون يشمل سيادة كاملة لهذه الدولة، ويمنع دولا أخرى من التدخل

فيها أو الانتقاص من سيادتها ومن ذلك حقها في امتلاك السلاح والحصول عليه.[١٦]

وتأسيساً على السابق فإن نتنياهو أراد للمفاوضات ومخرجاتها التركيز على قضيتين، الأولى قضية الاعتراف بالدولة اليهودية، والقضية الثانية قضية الترتيبات الأمنية. إلى جانب ذلك فإن نتنياهو وفي مسعاه للعودة لعام ١٩٤٨ صارح ميتشل في كانون الأول ٢٠١٠ انه مستعد في المرحلة الأولى التفاوض أيضا حول موضوع اللاجئين إلى جانب هاتين القضيتين[١٧]. ان استعداد نتنياهو للبدء بالتفاوض على موضوع اللاجئين هو استمرار لسياسته بالعودة إلى ١٩٤٨ وأتباعه سياسات الاعتراف. فهو لا يريد البدء بالتفاوض عن اللاجئين بسبب رغبته في التوصل إلى حلّ بشأن هذا الملف بل بهدف إغلاق هذا الملف لأنه لن يتنازل عن الإجماع الإسرائيلي حوله قيد أنملة، حيث سيعود إلى الشارع الإسرائيلي ويقول انه لم يستطع التقدم في المفاوضات لان الفلسطينيين يرفضون التنازل عن حق العودة، وان المشكلة ليست في الاحتلال بل المشكلة في رفض الفلسطينيين الاعتراف بدولة اليهود. أي ان المشكلة ليست في العام ١٩٦٧، بل في العام ١٩٤٨.

ضمن سياساته للعودة للعام ١٩٨٤فإن نتنياهو مستعد لبحث قضية اللاجئين، ولكن ليس بسبب رغبته في التوصل إلى حل بشأن هذا الملف، بل بهدف إغلاق هذا الملف

### ٣- قضية تجميد الاستيطان والمفاوضات

ثابر الفلسطينيون على موقفهم من موضوع تجميد الاستيطان كشرط للتفاوض. لقد وضعوا ثلاثة شروط قبل ذهابهم إلى واشنطن لإطلاق المفاوضات المباشرة، تمثل الشرط الأول في أن يكون التفاوض على أساس حدود حزيران ١٩٦٧ مع تبادل أراض بحدود ضيقة يتفق عليه الطرفان، أما الشرط الثاني فتمثل في وضع جدول زمني محدد للمفاوضات، وفي هذا المطلب أدرك الفلسطينيون أن نتنياهو قد يجري المفاوضات إلى أجل غير مسمى، أما المطلب الثالث فكان الاستمرار بتجميد الاستيطان حتى بعد انتهاء المدة الأولى في الـ٢٦ من أيلول ٢٠٠٩[١٨].

مع بدء المفاوضات جاء الطرف الإسرائيلي بإستراتيجية واضحة، ففي الوقت الذي طالب فيه الفلسطينيون بتأييد أميركي ببدء المفاوضات على الحدود طالب نتنياهو الانطلاق أولا من خلال مسألة الاعتراف بالدولة اليهودية، وذلك على الرغم من أن التجارب التاريخية تشير إلى أن الصراعات السياسية تحل أولا، ومن ثم يتم الحديث عن الروايات التاريخية للطرفين بعد حلّ القضايا السياسية الجوهرية وليس قبل ذلك.

بيد أنه يصلح القول إن جل النقاش حول المفاوضات خلال العام ٢٠١٠ تمركز حول، أو كانت ردة فعل على، الجهود الأميركية لتجميد الاستيطان قبل الشروع

شكل الاستيطان القضية الأبرز خلال العملية التفاوضية عام ٢٠١٠ وأمام نجاح الفلسطينيين في جعل تجميده شرطاً للمشاركة في المفاوضات فإن نتنياهو ماطل حتى النفس الأخير وحاول مراراً رمي الكرة في الملعب الفلسطيني والأميركي.

في أية مفاوضات. رأى الفلسطينيون أن المستوطنات تشكل عائقاً مادياً أمام قيام الدولة الفلسطينية وليس من حكمة في استمرار التفاوض حول هذه الدولة فيما بناء المستوطنات ينهش جسدها تحت التخدير والمعالجة.

وعليه فقد ذهب الفلسطينيون مرغمين للمفاوضات مقابل تعهد أميركي بتمديد تجميد الاستيطان وهو التمديد الذي فشلت الإدارة في الحصول عليه من نتنياهو رغم كل المغريات التي قدمت له.

وكعادته، حاول نتنياهو تصوير انطلاق المفاوضات في المرحلة الأولى في شرم الشيخ على أنها انتصار له، فقد اعتبر انه استطاع ان يبدأ المفاوضات بدون شروط مسبقة كما أراد الفلسطينيون، وبذلك قام بإرضاء طرفي حكومته حزب العمل وشركاؤه من اليمين، إلا انه برفضه الصفقة الأميركية لتمديد تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر أخرى قام عمليا بإفشال المفاوضات، بل سارع إلى البناء في المستوطنات وتسريع عجلة تهويد القدس.

**لم يفترق نتنياهو عن وزير خارجيته إلا على مستوى الخطاب، أما من حيث الجوهر والموقف من المفاوضات فبدا المعطل الأكبر لاستئناف العملية التفاوضية**

ترافق ذلك، وبشكل مفاجئ لنتنياهو وليبرمان، مع نجاح فلسطيني دبلوماسي كبير في انطلاق عمليات الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أميركا الجنوبية. وأمام إدراك الفلسطينيين ان نتنياهو لن يعطيهم شيئاً حتى أنه لن يصل معهم إلى السقف المنخفض الذي وصل إليه أولمرت فإنهم لجأوا إلى إستراتيجية اظهار نتنياهو كعائق للسلام وركزوا على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية كي تكون جاهزة لإعلانات أيلول ٢٠١١ وهو موعد انتهاء المفاوضات المباشرة. وظهر نتنياهو بصورة جلية كرجل يحاول أن يفشل المسيرة السياسية، وانه لا فرق بينه وبين وزير خارجيته الا في الخطاب السياسي مع اتفاق شامل على الجوهر.

اعتبر المراقبون الإسرائيليون أن سياسة نتنياهو لا تهدد فقط حكومته لأن حزب العمل لا يستطيع البقاء في الحكومة بدون تحرك سياسي خوفا من قاعدته الاجتماعية التي تطالبه بالتأثير على الحكومة، بل لأن نتنياهو يساهم فعليا من خلال سياسته في إقامة الدولة الفلسطينية، حيث أن الجمود السياسي وإصراره على الاستيطان والاعتراف سوف يؤدي إلى اعتراف دولي بدولة فلسطينية بدون تفاوض[١٩]، كما تخوف البعض من أن الجمود في المسيرة السياسية سوف ينقل التجربة السودانية إلى ساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أي أن العالم قد يضغط بطلب إجراء استفتاء لقيام دولة فلسطينية مستقلة، فبعد جنوب السودان، تيمور الشرقية، كوسوفا وايرلندا فإن الدور قد حان على المنطقة.[٢٠]

إضافة لذلك، وفي الوقت الذي انشغل فيه الأميركيون في تمديد تجميد الاستيطان لثلاثة اشهر أخرى، ونجاح ايهود باراك في ابتزاز البنتاغون للحصول على صفقة أمنية وعسكرية خيالية مقابل ذلك، فان الحكومة أعدت ميزانية العامين ٢٠١١-٢٠١٢ وشملت دعما للمستوطنات، وخصوصا في القدس، بقيمة ملياري شيكل (حوالي ٦٠٠ مليون دولار) وذلك بالإضافة إلى بنود أخرى في الميزانية التي تظهر دعما للمستوطنات دون تفصيل فحواها.[٢١]

وحسب الميزانية الجديدة فان الدولة ستقوم بتسويق ٢٠٠ وحدة استيطانية في معاليه ادوميم، كما تم تخصيص ٥٨ مليون شيكل لتطوير المستوطنة بالإضافة إلى ٣١ مليوناً للهدف نفسه في العام ٢٠١٢. كما يظهر أن الدولة تخطط لتسويق ٥٠٠ وحدة سكنية في جبل أبو غنيم، وتستثمر في هذا الحي ٢٨٨ مليون شيكل للتطوير. وخصصت وزارة المالية مبلغ ١٨٠ مليون شيكل لشارع رقم ٢٠ الذي يربط بسغات زئيف مع شارع ٤٥ باتجاه موديعين وتل أبيب. وأشارت حركة السلام الآن الى ان هذا الشارع هو عائق أمام كل حل نهائي لأنه يقسم أحياء من المفروض ان تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية. وخصصت الميزانية مبلغ ٢٢٥ مليون شيكل لتحسين شوارع في الضفة الغربية والقدس لصالح المستوطنات. كما أن الحكومة رفعت من المبلغ المخصص للحراسة على المستوطنين في القدس الشرقية ليصل إلى حوالي ٣٠٠٠ شيكل لكل مستوطن، ويدور الحديث عن ارتفاع بنسبة ٤٠٪ في ميزانية حراسة المستوطنين (من ٥٤،٥ مليون شيكل في العام ٢٠١٠ إلى ١٤٦ مليون شيكل في العام ٢٠١١ و المبلغ نفسه في العام ٢٠١٢). كما أقرت الحكومة أن غالبية المستوطنات تقع في مناطق أفضلية أ، والتي ينخفض فيها سعر الأرض إلى حوالي ٦٩٪، أو تعتبر مناطق أفضلية «ب»، والتي ينخفض فيها سعر الأرض إلى حوالي ٤٩٪. كما ستقوم الحكومة بدعم التعليم العالي في المستوطنات وخصوصا المركز الجامعي اريل بمبلغ يصل إلى ٩٠٠ مليون شيكل في العامين المقبلين وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي داخل إسرائيل. وأشارت دائرة الإحصاء المركزية أن الإنفاق على البناء العام في المستوطنات (بدون شرقي القدس) وصل في العام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٤٣١ مليون شيكل ما يشكل حوالي ١٦٪ من مجمل الإنفاق على البناء في إسرائيل.

**شهدت بنود الموازنة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٢ ازديادا واضحا للأموال المخصصة للمستوطنات من حيث التوسع والبنى التحتية والبناء الجديد.**

في مقابل هذه الميزانية التي لا تدل على نية للتعامل مع ملف الاستيطان بجدية، سمح نتنياهو بتمرير اقتراح قانوني دعم من قبل الحكومة، وهو قانون الاستفتاء العام، والذي يتطلب التنازل عن أراض تم فرض السيادة الإسرائيلية (القدس الشرقية والجولان) عليها بتأييد ٨٠ عضو كنيست، أو إذا لم يتوفر ذلك الذهاب إلى استفتاء

حول ذلك، بمعنى أن الكنيست لا تستطيع إقرار اتفاق سياسي حول نقل السيادة على القدس للسلطة الفلسطينية بموافقة أغلبية عادية في الكنيست، هذا الاستفتاء يؤكد أن نتنياهو يحاول إدارة الصراع وذلك لكي يطمئن أطرافا في حكومته وفي معسكره حول مستقبل المفاوضات. وخلاصة ذلك ان نتنياهو لم يجمد ولم يفاوض ونجح في البقاء في المربع نفسه بنجاح وإن كلفه ذلك خسارة دبلوماسية كبرى تتمثل في تسارع الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

**الانفصال يعزز التوجه الإسرائيلي نحو تبني حلول مرحلية**

**٤- التعامل مع غزة**

عزز انفصال غزة التوجه الإسرائيلي نحو الحلول المرحلية ودعم من التفكير في ضم الضفة الغربية بموازاة البحث عن بدائل لفكرة الدولتين، حيث يستبعد النقاش اليميني الإسرائيلي حول الدولة الواحدة غزة من ذلك، وهو ما يعني أن ضم الضفة الغربية سيزيد السكان العرب في الدولة بمليونيين إضافيين وليس بأربعة ملايين.

عسكريا: أحد أهم نتائج العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ هو حالة الردع الذي استطاعت إسرائيل فرضها على القطاع، حيث تشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية أن العام ٢٠١٠ شهد أقل كم من إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون منذ عام ٢٠٠٠. فمقابل ٥٦٩ صاروخاً سقطت عام ٢٠٠٩ لم يسقط طوال العام ٢٠١٠ إلا ١٥ صاروخاً، وقتل خلال العام تسعة من رجال الأمن وأصيب ثمانية وعشرون فقط. [٢٢]

تفاوضياً: نظراً لعدم سيطرة السلطة على قطاع غزة ووجود سلطة أخرى عليها فإن غزة لم تدخل في النقاش التفاوضي بشكل كبير، إذ إن القضايا الأساسية المتعلقة بوضع غزة خاصة الميناء والمطار والمعابر الدولية (رفح تحديداً، والممر الآمن للضفة الغربية) لا يتم التطرق إليها إلا بعد إنجاز القضايا المتعلقة بالدولة الفلسطينية وحدودها. وبذلك ومع استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة فإن جل النقاش حول غزة كان يدور حول تخفيف الحصار والسماح بمزيد من التسهيلات. وعادة ما كانت إسرائيل تجعل ذلك جزءاً من سياستها بربط التسهيلات بتقدم المفاوضات وهو ما ترفضه السلطة وتصر على الفصل بين التسهيلات وبين تقدم المفاوضات.

**التغير في النظام المصري وما قد ينتج عنه لاحقا قد يستدعي إعادة رسم إسرائيل لسياساتها بخصوص القطاع.**

غير أن إسرائيل تعاملت مع غزة كملف منفصل عن مجمل ملف المفاوضات خاصة ملف التهدئة وملف شاليط وفتحت قنوات خلفية وغير مباشرة للحوار مع حماس ونقل الرسائل. وتميزت هذه الرسائل بخلوها من بعدها السياسي إذ إنها في مجملها تتعلق بالوضع الميداني وبحركة البضائع وبذلك حققت إسرائيل رغبتها في التعامل الإنساني مع قضية غزة دون أي التزام سياسي تجاه ساكنيه.

إلا أن الإطاحة بمبارك في مصر في شهر كانون الثاني عام ٢٠١١ والتحضيرات المصرية لإجراء انتخابات رئاسية برلمانية تثير مخاوف إسرائيل حول مستقبل اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ونظرة الحكومة المصرية المقبلة لقطاع غزة ولحركة البضائع وتهريب السلاح على غزة. وعليه فإن الكثير من منطلقات تعامل إسرائيل مع غزة خلال العام الحالي ٢٠١١ ستتأسس على سياسات الحكومة المصرية الجديدة تجاه الوضع في القطاع، فمعبر رفح من وجهة نظر إسرائيلية يتم التعامل معه وفق نصوص بنود اتفاقية كامب ديفيد بين الطرفين واتفاقية التشغيل مع السلطة الفلسطينية. كما أن الأزمات الأمنية التي قد تنشأ في سيناء وضعف سيطرة الجيش المصري على شبه الجزيرة ونشاط مجموعات «القاعدة» المحتمل في المنطقة قد يستدعي رداً إسرائيلية عسكرياً إما على الحدود مثل إعادة احتلال محور فيلادلفيا أو عمليات أوسع في القطاع. كما أن مراكز صنع القرار والأفكار في إسرائيل عادت للتحدث عن الخيار المصري في غزة أو خيار غزة سيناء القديم الجديد. وأحد أهم المخاوف التي قد تغير مصير قطاع غزة وتعزز من انسلاخه عن الضفة الغربية هو أن الحكومة المصرية القادمة وبغض النظر عن هويتها السياسية ستلجأ ربما وتحت ضغط المطالب والعواطف الشعبية إلى فتح الخطوط مع غزة وتسهيل الحركة ومرور البضائع، وقد تعمد إسرائيل والحال كذلك على التحلل خطوة خطوة من غزة عبر وقف قنوات البضائع والممرات وبالتالي رمي غزة بالكامل في أحضان مصر.

**باستثناء مريدور وباراك فإن غالبية أعضاء السباعية يعارضون الحلول الدائمة مع الفلسطينيين.**

## مواقف السباعية من عملية السلام

يشكل مجلس السباعية الحلقة السياسية الأساسية في اتخاذ القرارات في الحكومة الإسرائيلية، ومجلس السباعية هو مجلس يحمل بعدين، الأول هو تعبير عن تركيبة الائتلاف الحكومي الرئيسية (الليكود، العمل، «إسرائيل بيتنا» وشاس) ورغبة المشاركين في التأثير المباشر على القرارات السياسية، وهو تحول إلى أكثر أهمية من المجلس الوزاري المصغر الذي تمت قوننته في مبنى الجهاز الاداري الإسرائيلي. تؤثر مواقف وزراء السباعية (المكونة من نتنياهو، ايهود باراك، دان ميريدور، بنيامين زئيف بيغن، افيغدور ليبرمان، ايلي يشاي، بوغي يعلون) على مواقف الحكومة من العملية السياسية، فرئيس الحكومة رغم القوة التي يمنحه إياها القانون الا أن تركيبة حكومة نتنياهو الائتلافية تجعل من مواقف السباعية عاملا مؤثرا عليه. نهدف من عرض مواقف السباعية إلى تعميق الفهم في توجهات الحكومة الإسرائيلية من المفاوضات مع الفلسطينيين، على اعتبار ان السباعية تحمل تأثيرا كبيرا على توجهات هذه الحكومة.

يتضح من عرض مواقف السباعية كما سنفعل في المبحث التالي، ان غالبية أعضائها

يعارضون التوجه للحلول الدائمة، ربما ما عدا ايهود باراك ودان مريدور، وكلهم يعتقدون ان المشكلة ليست في الاستيطان بل في قضية الاعتراف، ويرفض غالبية أعضاء السباعية تجميد الاستيطان بأي شكل من الأشكال، وخصوصا في القدس، هذا غير ان غالبيتهم لا يوافقون على تقسيم القدس بل يطالبون بابقائها عاصمة لدولة إسرائيل، المهم ان اعضاء السباعية يتعاملون مع هذه الملفات بمنتهى الصراحة بعيدا عن الدبلوماسية الأمر الذي يؤكد أهمية عرض مواقفهم التي من خلالها يؤكدون التزامهم السياسي والايديولوجي لجمهورهم العريض.

**دان مريدور**[٢٣]

يعتبر دان مريدور صاحب توجه براغماتي في التعاطي مع ملف المفاوضات، وعرف برؤيته الاستراتيجية بعيدة المدى في التعاطي مع القضايا السياسية الإسرائيلية. يعتقد مريدور ان الحدود المستقبلية تعتمد على مبدأ حدود الجدار «الأمني» والكتل الاستيطانية. بالنسبة للقدس فانه يشير إلى « اننا نصر على ان القدس الموحدة هي عاصمة دول إسرائيل ونعارض حق العودة للاجئين إلى داخل دولة إسرائيل». ويضيف «ليس هنالك شك انه إذا قامت الدولة الفلسطينية فان الحدود الحالية سوف تتغير، هذا قرار صعب، لكن من يفهم خطورة استمرار الوضع القائم، يفهم الحاجة إلى المخاطرة، الخطورة انه في غياب التقسيم فاننا سنصل إلى دولة واحدة، توصلت إلى نتيجة إلى ان الاحتفاظ بكل الأرض يعني دولة ثنائية القومية وتهديد المشروع الصهيوني. إذا كان هنالك حاجة للتنازل عن الأرض أو عن الجوهر اليهودي الديمقراطي، أفضل التنازل عن قسم من الأرض، فلا يمكن تجاهل الواقع».

**مريدور: براغماتي، لا يؤيد الحلول الأحادية، مع تجميد الاستيطان، مع خطاب يهودية الدولة**

يعارض مريدور التوجهات الاحادية في ترسيم الحدود، كما يؤيد تجميد الاستيطان وكان من ضمن المؤيدين لتجديده بعد انتهاء التجميد الأول، فهو يعتقد ان هنالك مصلحة لترسيم حدود تفصل بين إسرائيل وبين دولة فلسطينية. ووفق مريدور فإن هنالك أهمية للالتزام الأميركي لفرض فيتو على اعلان استقلال فلسطيني في مجلس الأمن لهذا على إسرائيل ان تقبل التجميد لأن المهم هو المفاوضات وهي مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى. يلتقي مريدور مع الخطاب الفكري السائد في إسرائيل بان الهدف هو الحفاظ على يهودية الدولة، فيقول «الصراع على إقامة الدولة انتهى الصراع الآن هو على هوية الدولة».

### زئيف بنيامين بيغن[٢٤]

يعتبر بيغن من الإيديولوجيين السياسيين البارزين في حزب الليكود، ويتعامل مع السلطة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني تعاملاً نصياً، بمعنى انه يعتبر تصريحا لرئيس السلطة أو لأحد أعضاء الوفد المفاوض في مدرسة فلسطينية مؤشرا حقيقياً على حقيقة كنه الفلسطينيين، ومنذ عامين يستند بيغن في مواقفه المعارضة للمفاوضات واقامة دولة فلسطينية على المؤتمر السادس لحركة فتح، فهو يدعي ان فشل المفاوضات لا يتعلق بمواقف إسرائيل بل يتعلق بمواقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح الذي ظهرت في مؤتمرها السادس في أب ٢٠٠٩، ويقول أن مواقف الفلسطينيين الإيديولوجية هي التي أفشلت المفاوضات دائما، ويطالب بالتخلي عن معادلة تنازلات إسرائيلية من أجل تقدم العملية السلمية، ويطالب بتنازلات أيديولوجية فلسطينية لكي تنجح المفاوضات. الا انه لا يجيب على التساؤل حول التنازلات المستعد هو أن يقدمها في حالة تنازل الفلسطينيين في قضايا يعتبرها إيديولوجية. وهو في سجالاته وكتاباته يحاول ان يبرر لماذا على إسرائيل أن لا تتنازل في موضوع تجميد الاستيطان، إقامة الدولة، تفكيك المستوطنات وترسيم الحدود، ولكنه لا يطرح تصورا كاملا حول الحل الذي يريده، رغم انه يلمح إلى أهمية العودة إلى مشروع الحكم الذاتي الذي تبناه أبوه، مناحم بيغن، في كامب ديفيد.

**بيغن: أيديولوجي، يتعامل مع السلطة وفق النصوص، يعتقد أن الفلسطينيين لا يريدون السلام.**

### أفيغدور ليبرمان[٢٥]

ينتهج وزير الخارجية الإسرائيلي نهجا سياسيا مثابرا وثابتا من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وينطلق في ذلك من نقطتين جوهريتين بالنسبة له: تتمثل الأولى في أن الممكن الوحيد هو وجود حلّ مرحلي وليس دائما، وتتمثل الثانية في عدم إمكانية تحقيق السلام مع السلطة الفلسطينية الحالية. بالنسبة للنقطة الأولى، ابلغ ليبرمان السفراء الأجانب « انه من الخطأ خلق توقع انه يمكن التوصل إلى تسوية شاملة خلال عام أو حتى خلال عامين. ممنوع الذهاب إلى تسوية شاملة مع الفلسطينيين». أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فقد قال ليبرمان لمستمعيه ذاتهم « هنالك نظام غير شرعي، نظام قام بتأجيل الانتخابات ثلاث مرات، نظام فشل في الانتخابات، حسب تقديري حتى لو اقترحنا على الفلسطينيين ليس فقط شرق القدس وإنما تل أبيب كعاصمة فلسطين، وليس فقط حدود ١٩٦٧ وإنما حدود ١٩٤٧ فانهم سيجدون مبررا لعدم التوقيع على اتفاق». وبعد ان يعدد ليبرمان أسبابه لفشل المفاوضات مع الفلسطينيين والتي تتعلق بتركيبة الائتلاف الحكومي وعدم رغبة الفلسطينيين التوصل إلى اتفاق على حدّ تعبيره،

**ليبرمان: لا حل دائم مع الفلسطينيين. السلطة غير شرعية. يجب إدارة الصراع فقط.**

فانه يقترح تصوره للحل، وهو اتفاق مرحي طويل الأمد يمكن إسرائيل من التعاون مع الفلسطينيين في مسألتين: الأمن والاقتصاد.

يعلون: الأيديولوجيا أساس المفاوضات. الصراع صراع روايات.

يهدف ليبرمان إلى إفشال المفاوضات فهو غير مقتنع بها أصلا، من جهة يتهم السلطة الفلسطينية بأنها سلطة غير شرعية، ومن جهة أخرى فهو يقترح توقيع اتفاق مرحلي معها يتضمن تعاونا اقتصاديا وأمنيا. وغايته من وراء ذلك ابقاء الوضع على ما هو عليه وإدارة الأضرار الناجمة عن الوضع القائم وهو يتفق في ذلك مع نتيناهو في إدارة الصراع مع الفلسطينيين.

### موشيه بوغي يعلون

انضم بوغي يعلون إلى حزب الليكود عشية الانتخابات الأخيرة، وبرز سياسيا خلال معارضته كقائد لهيئة الأركان سياسة الانفصال أحادي الجانب التي باشر شارون في تنفيذها، وبسبب هذه المعارضة لم يمدد شارون مدة ولايته لسنة كما كان متبعا في الماضي.

وفي مؤتمر ضد حل الدولتين في الكنيست في ايار ٢٠٠٩ اشترك فيه يعلون قال الوزير للشؤون الإستراتيجية: «عزز اتفاق أوسلو غياب التناسق لصالح الفلسطينيين وضد إسرائيل، المطالبة الفلسطينية بالحق على البلاد، يقابله مطالبة إسرائيل بالأمن. والمطالبة الفلسطينية بالحق في العيش في كل مكان، وغياب مطالبة مشابهة من طرف الإسرائيليين. علينا كسر هذه المسلمة».[٢٦] ينطلق يعلون في موقفه المعارض للمفاوضات من منطلقات أيديولوجية بحتة فهو يرفض إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة وينادي بالبحث عن حلول أخرى، وفي الوقت الحاضر يقترح إدارة الصراع. ويؤيد يعلون سياسات الاعتراف التي يتبعها نتنياهو، ويعتقد يعلون أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس صراعا إقليميا، وان السبب بعدم التوصل إلى اتفاق ليست إسرائيل، بل أن الصراع هو صراع روايات، الرواية الإسرائيلية من جهة والرواية الفلسطينية من جهة أخرى.[٢٧]

يشاي: وافق على التجميد ولكن بشكل مؤقت. على الاميركيين أن يتفهموا البناء في القدس.

### ايلي يشاي

يعتبر ايلي يشاي من القيادات السياسية المتطرفة في إسرائيل، استطاع يشاي منذ توليه رئاسة حركة شاس في العام ٢٠٠٠، إلى تحويلها من حركة اجتماعية بالأساس إلى حركة سياسية يمينية على يمين الليكود في التوجه نحو الحل والصراع مع الفلسطينيين.[٢٨] تحاول حركة شاس المناورة في حكومة نتنياهو وذلك بين المصالح السياسية والانتخابية

لقواعدها الاجتماعية وبين موقفها السياسي اليميني من المفاوضات. عندما وافقت شاس على تجميد الاستيطان صرح يشاي في أعقاب ذلك أن التجميد مؤقت وان إسرائيل سوف تعود للبناء بكثافة بعد انتهاء فترة التجميد، ورفض اعتبار القدس داخل قرار التجميد لهذا كان يحرص دائما على البناء في القدس. تجدر الإشارة في هذا السياق أن يشاي هو وزير الداخلية والمسؤول عن التصديق على مخططات البناء، كما ان الحركة تحتفظ بوزارة الإسكان التي يتولاها الوزير «اتياس». لهذا فان يشاي كان الوزير الذي أقر البناء في القدس، وبعد ان أزعج هذا البناء الأميركيين قال يشاي انه سوف يسرع صيرورة التخطيط في القدس، وكما قال «سوف نبني في كل مكان في عاصمتنا الأبدية عاصمة الشعب اليهودي، وهذا ما وضحته لأصدقائنا الأميركان». [٢٩]

## ثالثاً، استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية وإسقاطاتها الحالية

يهدف هذا القسم إلى النظر في استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية والتحولات الفكرية التي جرت في العقل السياسي الإسرائيلي خاصة اليميني منه لسببين. الأول كون اليمين هو المهيمن على قرارات الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، والثاني أن هذه التحولات بدورها أثرت على تطور نظرة اليسار إلى الحل النهائي. ثمة تحولات مذهلة في الفكر الخلفي المؤسس للممارسة السياسية الإسرائيلية تستوجب التأمل وتساعد على فهم المواقف بشكل جلي. وهي، أي تلك التحولات، لم تكن وليدة اللحظة، بل شكلها تراكم طويل المدى لكنه انجلى بشكل كبير خلال العام الماضي، حيث بات واضحاً أن المفاوضات ومستقبل التسوية في مأزق كبير. ثمة ثلاثة توجهات مركزية في التعاطي مع المفاوضات تشكل بانوراما المواقف المختلفة تفاصيل داخلها. تشمل هذه أصحاب الحل المرحلي ومؤيدي التوجه نحو الحل أحادي الجانب ودعاة الحل الدائم. كما أن ثمة نتيجتان تشكلان جوهر النهاية المتوقعة للعملية السلمية، تشكل العلاقة بينهما تعارضاً هو أساس جوهر التطور الفكري المبحوث، وهما الإيمان بحل الدولتين كأساس لإنهاء الصراع أو الاعتقاد بفشل ذلك والحديث عن الدولة الواحدة بطبعاتها المختلفة: دولة يهودية يعيش فيها الفلسطينيون أو دولة ثنائية القومية على ما ستكشف القراءة القادمة.

**مع غياب فرص تحقيق الحلول الدائمة، حدث انزياح كبير في العقل السياسي الإسرائيلي نحو تفضيل الحلول المؤقتة.**

### ١- الحل المرحلي

تنطلق الحلول المرحلية من الادعاء انه ليس هنالك حل للصراع، وذلك بسبب أن الروايات التاريخية للطرفين غير قابلة للالتقاء، بالإضافة إلى أن قضايا الحل النهائي لا

يمكن التوصل حولها إلى حلول متفق عليها، وتقف في صلب موانع حل الصراع وفق هذه الرؤية قضايا اللاجئين، المستوطنات والمستوطنون ، لهذا فان إدارة الصراع هي الحالة المطلوبة في حالة غياب أفق لحله.[٣٠] يشير مؤيدو الحلول المرحلية أن غياب أفق لحل الصرع لا يعني وقف التفاوض بل على إسرائيل الذهاب إلى حلول مرحلية لان الوضع القائم يضر في المصالح الإسرائيلية الأمنية والسياسية. يمكن ان تكون الحلول المرحلية حسب وجهة النظر الإسرائيلية إما انسحابات جزئية من الأرض الفلسطينية، او إقامة دولة فلسطينية مؤقتة في حدود مؤقتة كما تم عرضها كخيار في خارطة الطريق. ويشير في هذا السياق الخبير الاستراتيجي، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق، الجنرال ايلاند أن للحلول المرحلية بالنسبة لإسرائيل فوائد أربع:

**من فوائد الحل المرحلي: أنه سهل الاتفاق عليه. يقلل الأضرار الناجمة عن الوضع الراهن. يتجاوز القضايا الصعبة. الحل المرحلي سيتحول مع الوقت إلى حل نهائي مفروض.**

**أولا**: تقليل الأضرار السياسية والدولية الناجمة عن بقاء الوضع القائم.

**ثانيا**: إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة ستقلص مساحة الاحتلال الإسرائيلي وتجعل غالبية السكان الفلسطينيين (٩٥٪) تحت الحكم الفلسطيني وتقلل احتكاكهم بالحواجز.

**ثالثا**: يمكن هذا الحل من حل كل القضايا العملية (مثل الحدود) إلا انه يتجاوز حل القضايا الجوهرية مثل اللاجئين، القدس.

**رابعا**: الذهاب إلى حل مرحلي سيقلل التوتر بين الجانبين وفي حالة نجاحه سوف يسهل على الجانب الإسرائيلي الذهاب إلى إكمال الحل المرحلي وتحويله إلى حل نهائي.[٣١]

يعترف ايلاند أن الجانب الفلسطيني يرفض الحلول المرحلية ويفضل الذهاب إلى حلول نهائية وذلك بسبب تخوفهم أن يتحول الحل المرحلي إلى حل دائم.

يعلم الإسرائيليون ان الحل المرحلي له سلبياته وايجابياته على الأمن الإسرائيلي، ومن ايجابياته انه يسهل التوصل إليه بموافقة الطرفين، لأنه يترك القضايا الكبرى إلى الحل النهائي، أما سلبياته فانه سوف يقلل ملفات المناورة السياسية في الجانب الفلسطيني لان الاتفاق المرحلي يعني انسحابا من مناطق معينة كانت أوراقاً للمناورة قبل ذلك، كما أن فشل أو تشويش تنفيذ الاتفاق المرحلي سوف يقلل التوقعات لدى الطرفين ويصعد الواقع الأمني بالنسبة لإسرائيل، كما ان الإسرائيليين يدركون ان الرئيس محمود عباس «ابو مازن» يرفض الحلول المرحلية ويريد الذهاب إلى الحل الدائم.[٣٢]

**أنصار الحل المرحلي من اليسار يعتقدون أن ١٧ سنة من فرص التسوية لم تجلب السلام؛ يجب تدارك الأمر عبر حلول مرحلية كي لا يصبح السلام مستحيلاً بسبب الحقائق الجديدة.**

ويشكل الحل المرحلي واحداً من أهم التوجهات التي ظهرت في البحث الإسرائيلي

الداخلي عن إدارة ملف المفاوضات. وهو حل يرتكز على العمل على تطوير سيناريوهات حل لا تمس بشكل أساسي بقضايا الخلاف المركزية التي تعتبر شائكة وهي إما (١) لا يمكن التوصل بشأنها إلى حلول، لتصلب الجميع خلف مواقفه، أو (٢) ليس مسموحاً الاقتراب منها نظراً لأنه لا يمكن التسليم بها على أنها قضايا خلافية.

يمكن تقسيم أصحاب وجهة النظر الأولى إلى قسمين يتفقان في التوجه ويختلفان في فهمهم للحاجة لتبني هذا التوجه. فعلى أحد جوانب الصورة (أ) يوجد قسم من اليسار الإسرائيلي الذي بات مدركاً أن استمرار البحث غير المجدي عن حلول دائمة صار يستنزف فرص تحقيق السلام ذاته. يبدو أن مسيرة ١٧ عاماً من المفاوضات التي لم تقد إلى تحقيق السلام بشكل كامل دفعت البعض من أنصار الحل الدائم القائم على أساس دولتين لشعبين إلى الانتقال لمربع البحث عن حل مرحلي تدريجي يتجاوز البحث والتفاوض حول النقاط الحساسة التي فجرت قطار التسوية أكثر من مرة. فعملية السلام والإصرار على تحقيق تسوية تاريخية دائمة صارت ترهق كاهل السلام ذاته لأن واقع الحال بعد قرابة عقدين من البحث يقول بأن الحقائق على الأرض تتغير وأن من شأن الانشغال بالبحث عن سلام دائم أن يراكم هذه التغيرات ما يقتل الفرص الحقيقة لتحقيق السلام. بدلاً من ذلك لا بد من البحث الجدي عن حلول مرحلية تدريجية تفضي بدورها إلى تحقيق السلام الدائم القائم على التسوية النهائية وفق منظور دولتين لشعبين. ويلاحظ أن أصحاب وجهة النظر هذه هم من قادة اليسار الإسرائيلي ومن أوائل من حملوا لواء التسوية وفق منظور اتفاقيات أوسلو أمثال يوسي بيلين وزير الخارجية السابق الذي كتب مقالة حول الحاجة للبحث في الحلول المرحلية.[٣٣] وينطلق هؤلاء من وجهة نظر «تبشيرية» لإنقاذ السلام وجعله ممكناً فهم يقولون بأن المعطيات المتوفرة والتجارب السابقة وآلية إدارة المفاوضات لا تقترح بأن ثمة فرصة حقيقية لإحداث اختراقات جدية في قضايا الحل النهائي خاصة في ظل الظرف الراهن، فهذه القضايا لم تفلح قيادة الشعبين في حلها في ظروف أكثر إيجابية أبان مفاوضات كامب ديفيد فكيف ستنجح في فعل ذلك من تدهور العلاقات الميدانية والتوترات السياسية في المنطقة؟

**في اليمين يعتقدون أن الحلول المرحلية تعكس للعالم صورة إسرائيل غير المتعنتة.**

على الجانب الآخر يوجد قسم من اليمين خاصة نتنياهو وبعض زملائه في حزب الليكود الذين يدركون أنه لا يمكن التهرب من التسوية وأنه في ظل الدعم الكبير الذي تلقاه فكرة الدولة الفلسطينية فإنه لا بد من البحث عن تقليل مخاطر هذه الدولة والتفكير في حلول مؤقتة تلبي الحد الأدنى، كما يتصورونه، ما قد يكون مقنعاً للعالم بالنسبة لما على الفلسطينيين أن يكتفوا به، لأن المهم أن تتحرر إسرائيل من الضغط

الدولي في هذا الجانب. وعليه فكما يرى هذا الفريق فإن الحلول المرحلية غير الدائمة تساعد في إظهار إسرائيل أنها غير متعنتة وغير رافضة بشكل كامل للمطالب الدولية والفلسطينية كما أنها تعفيها من التسليم الكامل بكل هذه الحقوق. والجانب الآخر من هذا الطرح يتأسس على مقولة صعوبة إنجاز اتفاق حول القضايا المعقدة الخاصة بالحدود واللاجئين والقدس وعليه فيمكن البحث عن دولة محدودة السيادة ومنزوعة السلاح ومقلصة المهام. لكن هذا الفريق لا يعترف بالمقابل بجملة المطالب الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بحق العودة فهو يريد حلاً مرحلياً بشرط التخلي عن المطالب التاريخية، بحيث مقابل اقراره بالدولة الفلسطينية المحدودة أو المؤقتة على الفلسطينيين أن يتنازلوا عن مطالبهم الكبرى وتتركز المفاوضات حول سبل إنجاز الحل المرحلي على وعد بأن يتم تطويره إلى حل نهائي. والشرط الخفي حول هذه المرحلية بجانب الحاجة لها هو التحقق من النوايا الفلسطينية ومن مقدرة الفلسطينيين حقاً على العيش بسلام بجوار دولة إسرائيل. وعليه فإن الحل المرحلي وفق أنصاره ليس إلا طريقة لإدارة الصراع والخروج من الدوامة المفرغة التي دخلت بها عملية السلام.

**الحل المرحلي هو طريقة من طرق إدارة الصراع التي تهدف إلى تجاوز الحقوق السياسية الفلسطينية.**

وينطلق أصحاب وجهة النظر الثانية وكلهم من معسكر اليمين من أنه لا يمكن لإسرائيل التنازل عن كل الأراضي في الضفة الغربية التي تشكل وفق فهمهم قلب إسرائيل التوراتية، وأن الشروع في حل نهائي شامل سيعني بالضرورة قيام إسرائيل بالتنازل ولو جزئياً عن بعض مطالبها وهو ما يمس جوهر العقيدة والمصالح الحيوية للدولة، لذا فإن الحل الأمثل يتمثل في البحث عن حلول مرحلية لا تلبي بشكل كامل مطالب الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة كما أنها لا تظهر إسرائيل بوصفها متمسكة برغبتها في التحكم بشعب آخر. وتأسيساً فإن أصحاب وجهة النظر تلك ينادون بالبحث عن خيارات أخرى غير فكرة دولتين لشعبين والقول بأن ثمة حلولا أخرى يمكن للتفكير العقلاني والخلاق تطويرها.

ثمة إدراك يحوم خلف جملة الأفكار تلك يقول بأن ما هو مرحلي من شأنه أن يتحول مع الزمن إلى دائم، وعليه ستكون إسرائيل معفاة مع الزمن من تقديم «تنازلات» مؤلمة وبدل ذلك فإنها ستتمكن من فرض الحلول التي ترى أنها تناسبها. فمصلحة إسرائيل الإستراتيجية تقتضي عدم التسليم بالمطالب الفلسطينية بإقامة دولة مستقلة حيث لا يوجد مكان لدولتين بين نهر الأردن والبحر المتوسط، ولكن على الرغم من ذلك فمن المؤكد بان ثمة أزمة تتعلق بالفلسطينيين لا بد من حلها. فالمطالب الفلسطينية برمتها مطالب مرحلية تسعى لتثبيت قدم الفلسطينيين على أرض فلسطين الانتدابية من أجل الانطلاق بشكل كامل لمطالب أخرى، لذا فإن الأسلم لإسرائيل

أن تحول فرص تحقيق هذه المطالب إلى صفر عبر الحلول المرحلية التي بدورها تتحول إلى حقائق على الأرض.

### رؤية نتنياهو- حلول مرحلية

يعتقد نتنياهو ان الحلول المرحلية هي الحلول الأفضل بالنسبة لإستراتيجية التفاوض مع الفلسطينيين، وهو بذلك لا يتناقض مع موقف وزير خارجيته ليبرمان في الموضوع، فنتنياهو يريد إدارة الصراع مع الفلسطينيين من خلال المفاوضات لذاتها وليس للوصول إلى حلّ نهائي. ان اشتراط نتنياهو اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة وحق الشعب اليهودي على البلاد هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حل للصراع.

يعتبر نتنياهو الحل المرحلي مخرج مناسب للإسرائيليين والفلسطينيين فهو يعطي للفلسطينيين دولة معترفاً بها، من دون ان يترتب عن هذه الدولة مخاطر أمنية لإسرائيل، لان هذا الحل كما يريده نتنياهو يبقي بيد إسرائيل السيطرة على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية (منطقة الغور) والحدود الغربية (الجدار) وعلى القدس وعلى مصادر المياه. ما يعني عمليا ان الدولة الفلسطينية ستكون محاطةً من قبل إسرائيل من كل الجهات ناهيك عن تعذر تواصلها الجغرافي (غزة+ الضفة) إلا بالرضا الإسرائيلي. عرض نتنياهو على الفلسطينيين في لقاءات شرم الشيخ وواشنطن والقدس حلاً مرحلياً تدريجياً يستغرق أكثر من عشر سنوات تقوم إسرائيل خلالها بالاحتفاظ بأربعين بالمائة من الضفة الغربية سواء عبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة على القدس واستئجار غور الأردن لمدة أربعين سنة وإبقاء مراكز عسكرية على مداخل المدن، وهذا يؤكد ان نتنياهو لا يزال يؤمن بالحلول المرحلية وليس الذهاب إلى الحل الدائم.[٣٤]

**يعتبر نتنياهو الحل المرحلي مخرجا مناسبا للإسرائيليين والفلسطينيين فهو يعطي للفلسطينيين دولة معترفا بها، من دون ان تترتب عن هذه الدولة مخاطر أمنية لإسرائيل**

يرفض نتنياهو أن تكون للدولة الفلسطينية حدود مشتركة مع الأردن ويريد ان تكون الحدود الشرقية حدوداً مؤقتة تتمكن إسرائيل من فحص مدى مواءمتها لحاجاتها الأمنية وربما إجراء تغيرات عليها. ويظل الجدار هو الحدود الغربية لهذه الدولة بحيث يصير ما غرب الجدار إسرائيليا وما شرق الجدار فلسطينياً بعد ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها.[٣٥] ويميز هذا الطرح بين الحدود السياسية والحدود الأمنية، وبحسبه تستطيع الدولة الفلسطينية أن تقول إن حدودها السياسية هي نهر الأردن لكن حدودها الأمنية لا تمتد إلى ذلك. ويشبه هذا الطرح في جوهره ترتيبات أوسلو بشأن النفوذ الإداري والنفوذ العسكري فالسلطة ذات ولاية سياسية وإدارية على سكان الغور لكن إسرائيل ذات ولاية وسيادة عسكرية وأمنية مطلقة.

أثبتت تجربة الخروج من غزة بأن ثمة ما يجب على إسرائيل الاحتفاظ به فهي لا تستطيع أن تترك بشكل كامل المناطق التي لا ترغب في الاحتفاظ بها. فالخروج من محور فيلادلفيا (صلاح الدين) بشكل كامل كان من وجهة نظر إسرائيلية غلطة لا يجب أن تتكرر حيث ازدهرت تجارة تهريب السلاح ما شكل تهديداً استراتيجياً على الأمن الإسرائيلي فكيف سيكون الخروج من حدود بطول ثمانين كيلو مترا؟.

يميز نتنياهو في طروحاته حول الدولة الفلسطينية بين الحدود السياسية التي تتمتع بها الدولة الفلسطينية وبين الحدود الأمنية.

وحسب عرض نتنياهو سابق الذكر فإن ما سيتم التوصل إليه هو «اتفاق إطار للتسوية الدائمة» أو «اتفاق إطار» يضمن الالتزام بروح مبدأ الحل العام القائم على مبدأ دولتين لشعبين ولكن مع ترتيبات وتغييرات تكفل أخذ مطالب إسرائيل بالحسبان.[٣٦] فهذا الاتفاق يلتزم بالإطار العام كما يقترح عنوانه ولا يتقيد بالتفاصيل. وقد تمتد فترة الاتفاق إلى ثلاثين سنة (نتنياهو تحدث بشكل حازم عن أكثر من عشر سنين) يكون الفلسطينيون خلالها تحت اختبار المراقبة. ومع إعلان الاتفاق تعلن الدولة الفلسطينية رسمياً لكن التواجد الإسرائيلي لا ينتهي مع التوقيع بل يتم سحب القوات الإسرائيلية تدريجياً وعلى مراحل، بحيث يتواصل التواجد الإسرائيلي في غور الأردن وفق ترتيبات خاصة كما ورد قبل ذلك.

### ٢- توجه أحادي الجانب بدون اتفاق

ينطلق أصحاب وجهة النظر هذه من انه يمكن لإسرائيل أن تلجأ إلى التصرف من طرف واحد تقصد من خلاله فرض الحل الذي تريد دون الحاجة للاتفاق مع الفلسطينيين، ولا يقتصر دعم هذا الحل على فئة حزبية معينة بل على أفراد وسياسيين من خلفيات سياسية وأيديولوجية مختلفة، ويرى هؤلاء أنه لا يوجد شريك فلسطيني حقيقي قادر على التوصل لتسوية وأن أية تسوية قد تتطلب من إسرائيل التخلي عن الكثير من خطوطها الحمراء وإن ما تعرضه إسرائيل (وهو سخي وفق وجهة النظر هذه) لا يلاقي ترحاباً لدى الفلسطينيين غير الراغبين أصلاً في وجود دولة إسرائيل، وعليه فإن الحل الأمثل لإسرائيل هي أن تعمل على فرض الحل الذي تراه مناسباً لها ولمستقبلها.[٣٧] ولا تقتصر المناداة بحلول أحادية على اليمين الإسرائيلي فقط، كما تجلى ذلك في انسحاب شارون من غزة وشمال الضفة، بل تتعداه إلى أفراد منتمين إلى «اليسار الصهيوني»، والوسط، بل شكل ذلك في مرحلة معينة رؤية حزب كاديما السياسية للتفاوض.[٣٨]

دعاة الحل المرحلي من اليمين يعتقدون أن أفضل وسيلة للتهرب من استحقاقات السلام هو ان تقوم إسرائيل من طرفها بتقديم ما ترغب أن تمنحه للفلسطينيين.

شكلت تجربة الانسحاب من غزة إحدى أهم تجارب إسرائيل في الحل من طرف واحد،[٣٩] وهي وإن قادت إلى نتائج غير مرغوبة فإن لها نتائج إستراتيجية مهمة بالنسبة

لإسرائيل. فرغم تهريب السلاح عبر ممر فيلادلفيا وعدم وجود ترتيبات تنسيق للحدود فإن إسرائيل نجحت في التخلص من عبء حكم مليون وثلاثمائة ألف نسمة[٤٠] ورمت غزة خلف ظهرانيها، إلا أن هناك محاذير كثيرة. إذ إن أية خطوة أحادية إسرائيلية ستأخذ بعين الحسبان ليس فقط ترك «المناطق المخلاة» خلف الظهر بل تأمين هذا الظهر كي لا يتعرض لإطلاق النار. بعد الحرب على لبنان، وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات وسيطرتها على قطاع غزة تراجعت مثلاً كاديما عن برنامجها للانفصال احادي الجانب.[٤١] القائد السابق لشمال غزة في الجيش الكولونيل شاؤول أرئيل اعتبر أن الانسحاب من غزة كان خطأً وأن اقتراحات الانسحاب من الضفة ستقود إلى النتيجة نفسها التي قاد إليها الانسحاب من غزة ولن تتوقف الصواريخ عند الحدود الجنوبية بل ستشمل الحدود الشرقية.[٤٢] الدرس الآخر يكمن في عدم الانسحاب بشكل كامل من أية منطقة. وعلى أية حال فإنه لا يمكن لإسرائيل أن تنسحب وفق أي اعتبارات أحادية من مجمل الضفة الغربية بل من أجزاء منها. مثلاً يقول أمير أورين، في هآرتس، إنه كان يجب إبقاء المنطقة الحدودية في رفح تحت السيطرة الإسرائيلية بل كان يمكن إبقاء القوات الإسرائيلية حتى شمال مدينة رفح. وكما يخلص اورين بعد مراجعة إذا ما كان الانسحاب من غزة ولبنان خطأً فإن الدروس المستفادة تقول إنه «مع غياب انسحاب منفذ بشكل جيد – بداية ووسط ونهاية– فإن هذا الانسحاب لن يقود لتطوير السلام وعليه لن يجلب الأمن».[٤٣]

**بعض أقطاب اليمين يقولون إن مقدرة إسرائيل على الحفاظ على هويتها كدولة للشعب اليهودي وكدولة حضارية ديمقراطية في خطر لذا يستوجب الأمر خطوات أحادية تعزز الخاصيتين.**

بعد الانسحاب من غزة دار حديث عن تكرار التجربة في الضفة الغربية مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الكتل الاستيطانية وضم كل المناطق خلف الجدار، والغور، وبالتالي ترك الفلسطينيين لمصيرهم. غير أن الأجواء التي سادت بعد ذلك أعطت دفعة معقولة لفرص التوصل لاتفاق حول حلول مقبولة وهو ما لم يحدث خاصة مع تراجع الآمال بتحقيق السلام بعد أنابوليس. مع الركود الدائم في العملية السلمية عادت لتظهر للسطح الدعاوى لقيام إسرائيل بخطوات أحادية لفرض الحل الذي يناسبها.[٤٤]

مع اشتداد أزمة المفاوضات والبحث المضني عن مخارج للورطة الإسرائيلية المتمثلة بمطالبتها تجميد الاستيطان، ما يعني القبول بالشرط الفلسطيني المدعوم دوليا، تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن «خطة الانطواء الأمني» التي بدأت تنضج في مطبخ الليكود والتي قد تتحول إلى رؤية وطرح سياسي وهي إعادة إنتاج لخطة أولمرت وشارون قبل ذلك.

حيث يدور حديث جدي حول إحياء خطة شارون القديمة عام ٢٠٠٥ الخاصة

بالانطواء والتي نفذ شارون الجزء الأول منها بالانسحاب من قطاع غزة وبعض مناطق شمال الضفة الغربية. أولمرت أشار إلى نيته تنفيذ خطة الانطواء أو ما أشار إليها في مرات بخطة التجميع أو الفصل القائمة على انسحاب إسرائيلي إلى محيط سبع كتل استيطانية كبرى يتم ضمها لإسرائيل ولفظ التجمعات السكانية الفلسطينية خارجها. إلا أنه في عام ٢٠٠٦ وبعد الحرب على لبنان جمدها وقال إنها لم تعد أولوية وأعيد الحديث عنها عام ٢٠٠٧.[٤٥] وشملت خطة أولمرت استكمال بناء الجدار والانسحاب من القرى والمدن الفلسطينية وإزالة البؤر الاستيطانية من قلب المناطق السكانية الفلسطينية المكتظة بالسكان ونقل سكانها (٤٠ إلى ٧٠ ألفاً) إلى الكتل الاستيطانية الكبرى، ولا يتم تسليم مناطق هذه البؤر للسلطة بل تظل خاضعة لسيطرة الجيش. وبالتالي لا يبقي مستوطن واحد يعيش خارج حدود الجدار بحيث يتم تجميع كل المستوطنات في كتل متواصلة جغرافياً مع إسرائيل وتصبح جزءاً منها. وأعاد أولمرت في لقاء متلفز بمناسبة عيد الفصح عام ٢٠٠٨ التذكير بأن خيار الحل من طرف واحد لم يغب عن باله في حال فشلت المفاوضات الثنائية في إيجاد حل للصراع.[٤٦]

**خطط الانسحاب الأحادي المستقبلية لن تشمل انسحابات كاملة، بل ستبقي إسرائيل سيطرتها على المناطق الحيوية والمنافذ.**

وفق الخطة المطورة بطبعتها ٢٠١٠ تقوم إسرائيل بطيّ المستوطنات التي خلف جدار الفصل إلى داخل الكتل الاستيطانية وتنسحب من قلب المناطق الفلسطينية المأهولة دون أن تخلي مسؤوليتها الأمنية بحيث تحافظ على ممرات أمنية تمكنها من العمل بحرية وفق حاجتها. وهذا ما تعلمته إسرائيل من درس فك الارتباط عن قطاع غزة. وبكلمة أخرى فإن حضور إسرائيل المدني يتم تفكيكه من الخاصرة الفلسطينية ويحافظ الجيش والمخابرات على رقابة وحضور يمكنان من ضمان استقرار السيطرة الأمنية. وبعبارات معاريف «الخروج من الوريد الفلسطيني في كل ما يتعلق بالسيطرة المدنية» وهو ما سيجعل «إسرائيل حبيبة العالم مرة أخرى، على الأقل لفترة معينة».[٤٧]

ما تتحدث عنه أوساط الليكود يعتبر تطويرا لخطة الانطواء السابقة.[٤٨] تبدأ الخطة بخطوات على الأرض تتضمن انسحابا من التجمعات الفلسطينية والحفاظ على الكتل الاستيطانية وسيطرة أمنية محكمة على المرتفعات شرقاً وغرباً والمواقع الإستراتيجية والحفاظ على السيطرة على الخزانات الجوفية والسيطرة على منطقة الأغوار. ويكمن الهدف من وراء الحديث عن حلول من طرف واحد في محاولة فرض حلول على القيادة الفلسطينية من باب ما لا تقبلوا به راضين سيفرض عليكم، أو تأتي في سياق لعبة الشد لثنيها عن الذهاب لخطوات أحادية.

**في أكثر من مرة تم إحياء خطط الانطواء أو التجميع الهادفة إلى إعادة موضعة الجيش والمستوطنين في الضفة الغربية لكن الأجواء الخارجية لم تكن تساعد على التنفيذ.**

كما بدأ نقاش إسرائيلي داخلي حول الرد أحادي الجانب على أي إعلان فلسطيني

من طرف واحد عن الاستقلال أو قيام المجتمع الدولي بفرض الدولة الفلسطينية ككيان سياسي ضمن حدود الرابع من حزيران. بالنسبة لإسرائيل فإن الرد على هذا التصرف الأحادي سيكون بتصرف أحادي من طرف واحد عبر فرض حل متفق عليه على الفلسطينيين يستجيب للمطالب الإسرائيلية. وتتضمن الخطط الإسرائيلية انسحاباً إسرائيلياً أحادي الجانب من مساحات شاسعة من الضفة الغربية والاحتفاظ بمساحات شاسعة أخرى تضمن سيطرة إسرائيلية على الكتل الاستيطانية والطرق المؤدية لها. وربما احتلال المدن الكبرى وتمزيق أواصر الضفة الغربية لإجبار الدولة الناشئة على الجلوس خلف الطاولة لإجراء مفاوضات حول ترتيبات تدير العلاقة على الأرض، وهو ما سيعني أن الدولة الفلسطينية بأية حال ستكون ذات حدود وطبيعة مؤقتين، وقد تتحول هذه الترتيبات المؤقتة إلى التزامات مقدسة وثابتة.

ثمة نقاش إسرائيلي حول الرد الأحادي المحتمل على الذهاب الفلسطيني لحلول أحادية عبر التوجه للمؤسسات الدولية.

### ٣- توجه الحل الدائم - اتفاق دائم

ينطلق مؤيدو الحل النهائي في صفوف الإسرائيليين من الادعاء أن هذا الحل هو الصيغة التي يمكن أن يتوصل إليها الفلسطينيون والإسرائيليون في النهاية، لهذا لا مفر من الذهاب إليه بشكل كامل ومرة واحدة، ويضيف مؤيدو هذا الحل ان الوقت يلعب ضد إسرائيل وان الاستمرار بالوضع القائم او الذهاب إلى حلول مرحلية سوف يقلل مساحة المناورة السياسية في المستقبل وسوف يضعف شروط التفاوض الإسرائيلي، وان على إسرائيل استغلال تفوقها لكي تحدد وبشكل نهائي نهاية الصراع وحله مرة واحدة.[٤٩] كما أن الإسرائيليين ليسوا وحدهم في المفاوضات فالجانب الفلسطيني عموما والرئيس محمود عباس خصوصا مثابرون في مطلب التفاوض على الحل النهائي وليس الحلول المرحلية، وتشكل هذه النقطة إحدى النقاط المبدئية الأساسية بين نتنياهو وأبو مازن.[٥٠]

يشير الجنرال والخبير الاستراتيجي افرايم ليفي ان أبو مازن يفضل الذهاب إلى الحل الدائم، ويصر على ذلك بالذات بسبب وجود حكومة يمين، فهو يدرك ان هذه الحكومة قد تعارض إقامة دولة فلسطينية. ويعتقد ليفي ان السلطة الفلسطينية طالبت إسرائيل بتجميد الاستيطان ليس تماهيا مع الموقف الأميركي فقط، بل لأن السلطة تريد التفاوض دون تغيير الأمر الواقع على الأرض، وبسبب أنها قامت بتنفيذ تعهداتها في خارطة الطريق وفي المقابل لم توقف إسرائيل الاستيطان كما نصت عليها الخارطة، ويعتقد ليفي أن الفلسطينيين سوف ينفذون خطتهم بالحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية من دول العالم إذا ما أصر نتنياهو على مواقفه التفاوضية، وينفذون مشروع سلام فياض

رغم تراجع التأييد لها في النخبة السياسية الإسرائيلية، إلا أن فكرة الحل الدائم المتفق عليه ما زالت تحظي بتأييد قطاع مهم في السياسة الإسرائيلية.

في إقامة الدولة خارج التفاوض.[٥١] لهذا السبب فان العالم رفض السلام الاقتصادي الذي اقترحه نتنياهو كبديل للسلام السياسي إذا صح التعبير، لأنه يحمل في طياته سلاما مرحليا وليس سلاما دائما، إلا انه في المقابل رحب بالسياسات الفلسطينية الداخلية التي تقوم بها السلطة لبناء الدولة.[٥٢]

رغم التآكل الواضح في الدعم الإسرائيلي لفكرة الحل الدائم وصعود أفكار مختلفة تنضوي ضمن مفهوم الحلول المؤقتة التي يتم خلالها ترحيل القضايا العالقة والالتفاف على المطالب الفلسطينية وفق أقل الضرر من منظور إسرائيلي، فإن فكرة الحل الدائم ما زلت تحظى بدعم متواصل من ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي دون أن يعني هذا وجود اتفاق حول ماهية هذا الحل الدائم. والحل الدائم يعني توصل إسرائيل لاتفاق يقبله الفلسطينيون يقوم بتسوية كل القضايا العالقة ويتنازل بموجبه الفلسطينيون عن مطالبهم ويقبلون بما تم الاتفاق عليه على أنه الحل التاريخي لهذه المطالب ويتم الإعلان عن إنهاء المطالب والصراع.

**مزايا الحل الدائم المتفق عليه وفق دعاته: المجتمع الدولي يريده. إسرائيل بحاجة لاتفاق للتوطن في المنطقة. الوقت ليس في صالح إسرائيل. الصراع مكلف لها.**

تتمتع فكرة الحل الدائم عند أوساط مؤيديها بأهمية كبيرة لجملة من المعطيات:

أولاً، ثمة دفع دولي واضح تقوده القوى الكبرى خاصة حلفاء إسرائيل يعبر عن رغبة حقيقة في إنهاء الصراع المزمن في المنطقة. فالبحث عن حلّ دائم كان السمة الأبرز في كل المشاريع والتصورات التي قدمت لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط.

ثانياً، إن مستقبل إسرائيل مرتبط بمقدرتها على أن تكون جزءاً طبيعياً من محيطها وهو ما لن يتحقق لها دون أن تتوصل لحلول تاريخية دائمة مع جيرانها تسوي فيها كل القضايا العالقة. فقط من شأن الحل الدائم أن يفتح الطريق أمام اندماج إسرائيلي حقيقي خاصة على الصعيد الاقتصادي في المنطقة. وهو سيوفر فرصا مهولة لتطوير الاقتصاد والسياحة والتعاون الإقليمي.[٥٣]

ثالثاً، إن حلاً دائماً يعطي للفلسطينيين استقلالهم ودولتهم الخاصة ويشبع رغبتهم في ممارسة سيادتهم وتقاسمهم للقدس وتسوية ما بشأن ملف اللاجئين (دون عودتهم إلى إسرائيل) من شأنه أن يسكن الجراح الدامية في ذاكرة المنطقة وينهي مطالبهم التي تشكل مصدر الأزمات فيها.

رابعاً، كل تأجيل في حل الصراع وكل الطرق المختلفة في البحث عن بدائل غير دائمة تزيد من تعقيد الوضع وتنتج أوضاعاً لا تساهم في حلّ الأزمات بل في تأجيلها وتحويلها لقنابل موقوتة يجب على إسرائيل التعامل معها في المستقبل، ولأن

المستقبل غير مضمون إذ إن الترتيبات الدولية قد تختلف كما قد تختلف موازين القوى الإقليمية حتى، فإن من مصلحة إسرائيل هي في البحث عن حلول دائمة حتى لو كانت مكلفة.

خامساً، إن استمرار الصراع سيكون مكلفاً لإسرائيل وقد يترتب عليه المزيد من تدهور علاقاتها مع العالم وحتى مع حلفائها، واستطلاعات الرأي غير مبشرة في ذلك بجانب تزايد مؤشرات نزع الشرعية عن إسرائيل كدولة لليهود.

وعليه فإن إنهاء الصراع سيعني أن إسرائيل تتخلص من كل الأعباء التي ترافقت مع قيامها وتوطن نفسها في المنطقة وتستقر بعد عقود ستة ونيف من الصراع. ما عدا ذلك فإن إسرائيل ستواجه مخاطر إستراتيجية كبرى في المستقبل قد تهدد وجودها. فمن ناحية إستراتيجية وحده الحل الدائم والمتفق عليه يمكن أن يجلب لإسرائيل ضمانات دولية تجعل فرص الانتقاص من مكانتها وشرعيتها غير ممكنة بأية حال من الأحوال.

### ٤- حل الدولتين

تعود جذور القبول الإسرائيلي لحل الدولتين في العصر الحديث إلى القلق الديمغرافي من تقلص عدد اليهود على أرض فلسطين مقابل الانفجار السكاني العربي سواء داخل الخط الأخضر أم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

**قطاع لا يستهان به من الإسرائيليين في صفوف اليمين لا زلوا يعتقدون أن الدولة الفلسطينية بأي شكل كانت تشكل خطراً وجودياً على إسرائيل**

فقط إقامة دولة فلسطينية خاصة بالفلسطينيين يمكنه أن يعفي إسرائيل من مسألة اللاجئين عبر تحميل الدولة الجديدة مسؤولية توطين لاجئيها وربما مساعدتها في التكاليف المادية. إن غياب دولة فلسطينية سيعني أن هؤلاء اللاجئين سيظلون يتطلعون للعودة إلى داخل إسرائيل بوصفه حقاً لهم. فقط مع إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذا الحق سيصير مشكوكاً فيه، إذ إن الأصل وفق الفهم الدولي أن يعود المرء إلى الدولة التي سيحمل جنسيتها وهو مواطن طبيعي فيها. وعليه سيسهل على إسرائيل تسويق هذه الأفكار دولياً لتحويل الضغط الخارجي على الدولة الجديدة في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين. حتى إن حل الدولتين ذاته وكما هو متفق بين أقطاب دعاته لن يتم دون ترتيبات نهائية تنهي ملف اللاجئين. أما كل الحلول الأخرى فلن تحل هذه القضية الشائكة.

بالطبع ثمة قطاع لا يستهان به من الإسرائيليين في صفوف اليمين لا زالوا يعتقدون أن الدولة الفلسطينية بأي شكل كانت تشكل خطراً وجودياً. فهذه الدولة، حتى لو كانت منزوعة السلاح، ستمثل خطورة عالية لذا فإن الأفضل أن لا توجد دولة بالمطلق.[٥٤] يعتقد الجنرال ايلاند في بحثه عن بدائل لفكرة الدولتين، ان حل الدولتين أصبح يشكل

«معادلة صفرية» للطرفين، بمعنى أن تحقيق هذه الحل سيضر مصالح طرف معين ولا يمكن ان يحقق هذا الحل مصالح الطرفين، ويضيف ايلاند ان حل الدولتين لم يكن كذلك في الماضي إلا أن التطورات السياسية والتاريخية أدت إلى تحويل هذا الحل إلى معادلة صفرية، ويعتقد ان حل الدولتين سيؤدي إلى عدم استقرار في المنطقة ويقترح بدل الذهاب إلى حل الدولتين إقامة فدرالية أردنية فلسطينية. [٥٥]

ويعتقد البروفسور افرايم عنبار مدير مركز بيغن- سادات للدراسات الإستراتيجية ان منظومة الدولتين قد فشلت، وظهر فشلها منذ البداية وليس بسبب التطورات السياسية الأخيرة، بل لأن ثمة افتراضين خاطئين خلفها، الأول: ان تسوية تاريخية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية في متناول اليد، والثاني: وهو انه اذا سنحت للحركة الوطنية الفلسطينية فرصة بناء دولة فإنها ستفعل ذلك، وهو في اعتقاد عنبار غير صحيح. [٥٦] يتماهى عنبار مع الرواية الصهيونية التقليدية التي لم تقنع العالم والتي تدعي ان الفلسطينيين «لم يفوتوا فرصة للخسارة»، أي كانوا دائما يرفضون التسوية للحصول على الدولة، ويحمل عنبار القيادة الفلسطينية سبب فشل الفلسطينيين في الحصول على دولة. وتكمن أهمية أقواله أن التشكيك في منظومة الدولتين بدأ يتسارع في داخل النخبة الإستراتيجية والفكرية الإسرائيلية ولكن مقابل ذلك لم يكن تنامي دعم فكرة الدولة الواحدة بل البحث عن مخارج لا تعطي دولة للفلسطينيين. مما يقود للاستنتاج بأن الهروب الكبير الذي تبحث عنه هذه الأطروحات هو الهروب من حق الفلسطينيين السياسي في دولة وليس تعذر تحقيقها. . ويتفق عنبار مع ايلاند بأن الحل الأفضل لإسرائيل في هذه المرحلة هو الذهاب إلى حلول إقليمية أي العودة إلى الحلول الفدرالية التي اقترحت في السبعينيات، حل الفدرالية الأردنية او المصرية، لان ايلاند وعنبار يعتقدان ان إسرائيل لا يجب أن تتحمل وحدها مسؤولية حل الصراع وحل القضية الفلسطينية.

**التشكيكات في منظومة الدولتين بدأت تتسارع في داخل النخبة الاستراتيجية والفكرية الإسرائيلية ولكن مقابل ذلك لم يتنامَ دعم فكرة الدولة الواحدة بل البحث عن مخارج لا تعطي دولة للفلسطينيين.**

إن البديل الذي صار يتنامى في المؤسسات البحثية وإن بشكل واهن ولكن ثابت لفكرة حلّ الدولتين هو الدولة الواحدة ثنائية القومية، ما يعني انهيار المشروع الصهيوني وفتح المجال أمام هيمنة عربية على الأرض. فتراجع فكرة الدولتين بالنسبة للعالم الخارجي لا يمكن أن يلغي المطالب الفلسطينية التي ينظر إليها العالم بتعاطف على أنها حق فلسطيني وفق منظومة حق كل شعب في تقرير مصيره، وعليه يجب البحث عن مخرج يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة هذا الحق. وليس البديل عن حل الدولتين بأقل خطورة منه على مستقبل الشعب اليهودي. وعليه فعلى إسرائيل أن تلجأ لهذا الخيار لأن كل الخيارات الفردية والأحادية لن تكون ذات جدوى على المدى البعيد.

### ٥- حل الدولة الواحدة

يعود حل الدولة الواحدة إلى جذور تاريخية عميقة في الفكر السياسي اليهودي ظهر مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان يهودا ماغنس، أول رئيس للجامعة العبرية، المنظر الأساسي للدولة ثنائية القومية،[٥٧] وبقي لهذا التيار حضور هامشي جدا في المشهد السياسي الإسرائيلي بشكل عام، وكان حاضرا بالأساس على يسار الخارطة السياسية الإسرائيلية، اما اليمين فلم يكن يتحدث عن دولة ثنائية القومية بل دولة إسرائيلية على «ارض إسرائيل التاريخية».[٥٨]

فكرة الدولة ثنائية القومية قديمة لكنها لا تحظى بدعم واسع في المجتمع الإسرائيلي.

شهدت الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠، ظهورا مجددا لفكرة الدولة الواحدة في الجانب الإسرائيلي قادها مفكرون وكتاب إسرائيليون مثل ميرون بنفينستي وحاييم هنغبي الذين باتوا ينظرون للدولة الواحدة كبديل بدأ يفرض نفسه على الواقع الإسرائيلي-الفلسطيني.[٥٩] وفي مقال فكري مطول نشره بنفينستي في نهاية العام ٢٠٠٩ عاد وأكد على ضرورة تبني خيار الدولة الواحدة لأنه الحل الأكثر واقعية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[٦٠]. وقد اعقب مقال بنفينستي كتاب قام بتأليفه المفكر الإسرائيلي اليساري البروفسور يهودا شنهاب من جامعة تل أبيب حول الدولة الواحدة،[٦١] والكتاب عبارة عن رؤية فكرية كاملة لحل الصراع من خلال حل الدولة ثنائية القومية، ويشير شنهاب في كتابه ان حل الدولة الواحدة تحول إلى الحل الأكثر واقعية وأخلاقية للصراع، فهو يضمن حقوق الطرفين اليهودي والفلسطيني في كل البلاد.[٦٢]

يتضح حتى الآن ان التنظيرات السياسية الأساسية حول الدولة الواحدة جاءت من اليسار الإسرائيلي الراديكالي، الا انه وبعد خطاب بار إيلان وقبول نتنياهو بشكل مبدئي لحل الدولتين، بمعنى إعطاء سيادة فلسطينية على أجزاء من «ارض إسرائيل»، طرأت تحولات داخل اليمين الإسرائيلي الذي بدأت تيارات في داخله تتحدث عن الدولة ثنائية القومية، ولكن من خلال الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة. وتتلخص أفكار اليمين الإسرائيلي في ضم المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وإعطاء الجنسية والمواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في اطار الدولة اليهودية.[٦٣] يشير صعود هذا التيار إلى حقيقة ان اليمين الإسرائيلي بدأ يدرك تأثير بقاء الاحتلال على إسرائيل كدولة ومجتمع، وبات يدرك انه يقف أمام ثلاثة خيارات، أما ابقاء الوضع القائم فسيتحول هذا الواقع إلى حالة من الابرتهايد، وإما أن يضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وذلك يتطلب إعطاء السكان الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية بكل ما يحمل ذلك من مدلولات سياسية واجتماعية واقتصادية، او إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة

برزت للسطح وبقوة في عقل اليمين في السنوات الأخيرة فكرة الدولة الواحدة التي يكون فيها الفلسطينيون أقلية في دولة يهودية.

وبذلك يتم الحفاظ على يهودية الدولة ولكن سيكون ثمن ذلك التخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل» وتفكيك المستوطنات.

تتلخص أفكار اليمين في ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية لإسرائيل ومنح سكانها جنسية مع حقوق مدنية وسياسية متفاوتة وعلى فترات زمنية طويلة تمتد لأكثر من عشر سنين.

كان اقتراح الجنرال موشيه آرنس الذي شغل منصبي وزير الدفاع ووزير الخارجية سابقاً بضم الضفة الغربية إلى إسرائيل ومنح سكانها الجنسية الإسرائيلية الأكثر إثارة للجدل. وفي مقالته بعنوان «هل يوجد خيار آخر؟» يقول آرنس بأنه على غير التوقعات البائسة التي تسمع من أن السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية ستقود لنهاية دولة إسرائيل فإنها لن تعني أيضاً نهاية الحكم الديمقراطي في إسرائيل. لأن من ينتظر توقيع اتفاق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيصاب وحده بالإحباط. والسؤال الأساسي بالنسبة لآرنس هو أن ضم سكان الضفة الغربية سيزيد تعداد السكان المسلمين في إسرائيل إلى ٣٠ بالمائة وهو ما سيعني رفع مستوى التحدي الذي تواجهه إسرائيل.

فهو لا يرى فرصة لتحقيق السلام ضمن الظروف المعطاة لأسباب عديدة تقول إن خيار التفاوض لن يكون مجدياً. كما أن الحل الأردني (ضم الضفة الغربية للأردن) رغم كونه مفضلاً وأثيراً إلا أنه صعب مع عدم رغبة الأردن في ذلك. والحل الأنسب في ذلك وللتخلص من أزمة الاحتلال والعبء الأخلاقي بالنسبة لمن يعانون منه هو تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة ومنح سكانها جنسية تمكنهم من التصويت في الانتخابات. ويظل التحدي الأكبر الذي ستواجهه إسرائيل هو كيفية إدماج هؤلاء المواطنين الجدد في نسيج المجتمع! وهو ما يجب على الساسة الإسرائيليين البحث فيه. في المحصلة فإن إسرائيل لن تكف عن الوجود بضم هؤلاء السكان على الرغم من اختلال بنيتها السكانية ولن تكف عن كونها ديمقراطية وستتوقف المطالب بإنهاء الاحتلال.[٦٤] أما من يخافون من تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية فهي كذلك بالفعل كما يقول آرنس، ففيها ٢٠ بالمائة من غير اليهود ويتمتعون بالحقوق السياسية والأمر لن يختلف كثيراً.

شجع انفصال غزة وخروجها من المعادلة السياسية مع الضفة الغربية مثل هذه الأطروحات، إذ أن رمي غزة لمصيرها خفف من عبء ضم مناطق الضفة الغربية الديمغرافي.

عضو الكنيست من الليكود تسيبي حوطبلي أطلقت عام ٢٠٠٩ حملة في الكنيست تحت شعار «البديل لحل الدولتين» وطالبت بمنح المواطنة الإسرائيلية بشكل تدريجي للفلسطينيين. قالت حوطبلي:

«علينا العودة والحديث بلغة الحقوق . . . اذا تحدثنا من خلال ادعاءات أخرى ولم نجب الفلسطينيين بلغة الحقوق، أي حقنا الأخلاقي على البلاد، فسنخسر. . . على الادعاء الأخلاقي ان يكون أساس الخطاب، علينا الحديث باسم الأخلاق اليهودية المرتبطة بجذورنا وتاريخنا».[٦٥]

وفي مؤتمر القدس في شباط ٢٠١٠ وقفت حوطبلي لتنادي بذلك في ندوة بعنوان

«حل الدولتين وربما الثلاثة وربما الواحدة». لكن حوطبلي اشترطت ذلك بسن قانون إسرائيلي أساسي ينص على أن الدولة تبقي يهودية. «عندها سيكونون (تقصد العرب) في أفضل الحالات أقلية من ٣٠ بالمائة. وسترتب علينا القيام بمهمة وطنية تتمثل في جلب مليون يهودي من الغرب إلى إسرائيل».

وكان رئيس الكنيست رؤوبي ريبلين قال بأنه يفضل منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين على تقسيم البلاد. وتبرير ريبلين المبطن أيضاً أن تحقيق السلام وفق الصيغ المطروحة حالياً غير ممكن، وأنه من الأفضل البحث عن سبل إنهاء الاحتلال دون تقسيم البلاد وعدم ضمان أمن إسرائيل.

وكانت الفكرة قد بدأت تظهر في أوساط اليمين المتشدد مبكراً في السنوات الأخيرة حيث دعا المدير العام للمجلس الاستيطاني في الضفة الغربية ومدير مكتب نتنياهو السابق أوري أليتسور إلى البدء بعملية منح الفلسطينيين بطاقة هوية زرقاء ورقماً أصفر لمركباتهم وإدماجهم في نظام التأمين الوطني والتصويت في انتخابات الكنيست. أيضاً الناطق بلسان المجلس الاستيطاني سابقاً قال في لقاءات مشتركة مع الفلسطينيين بضرورة وجود دولة واحدة يسافر فيها ابن المستوطن مع الطفل الفلسطيني في حافلة واحدة. وفق يهودا شنهاب فإن المستوطنين قد يكونون الأكثر استعداداً لتقبل فكرة الدولة الواحدة ومشاركة السيادة لأنهم ببساطة لا يريدون أن يفقدوا بيوتهم جراء أية عملية سلام، وهم وبعبارة أخرى يعيشون مع الفلسطينيين في أجواء صعبة لن تكون ترتيبات الدولة الواحدة إلا جنة بالنسبة لها.[٦٦]

**على إسرائيل أن لا تنتظر أن يفرض عليها حل قد لا يصب في المحصلة النهائية في مصلحتها، بل عليها أن تبادر لخلق الحلول التي تحد من مخاطر ذلك.**

ويصر أصحاب هذه الأفكار أن دعاة حل الدولتين ضحايا لتفكير رغبوي هو المسؤول عن استمرار الأزمة.[٦٧] ومنطق هؤلاء أن على إسرائيل أن لا تنتظر أن يفرض عليها حل قد لا يصب في المحصلة النهائية في مصلحتها بل عليها أن تبادر لخلق الحلول التي تحد من مخاطر ذلك، كما عللت حوطبلي مواقفها.

وكما يمكن للمتابع أن يقرأ بين السطور فإن ثمة رغبة في البحث عن واقع مركب تتحلل فيه إسرائيل من عقدة احتلال شعب آخر وحكمه بالقوة، كما يتمتع السكان الفلسطينيون بحقوق سياسية تمكنهم من المساهمة في حياتهم العامة لكن دون أن يقرروا في القضايا المصيرية في الدولة الواحدة.

ثمة تحول مفاهيمي في مقاربة بعض أقطاب اليمين للأزمة ولا يمكن تصويره على أنه نضوج وتطور طبيعي لأن ما يطرح يتنافى مع كاتدرائيات الأفكار الكبرى التي كان يطرحها اليمين. فالأفكار الجديدة هي استجابة للحالة الراهنة خاصة عزلة إسرائيل

وموقف المجتمع الدولي من الاحتلال وضرورة تجاوز ذلك والخروج من الجمود.[٦٨]

الذي يقلق أوساطا كثيرة في اليمين هو كيف يمكن تجاوز الضغوط والبحث عن حل دائم لا تضطر فيه إسرائيل إلى خسارة مناطق حيوية ومهمة مثل الضفة الغربية وتفكيك الاستيطان وتآكل أرض إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك عدم الحصول على الأمن لأن كيانية فلسطينية في الضفة الغربية ستكون كارثة على الأمن القومي الإسرائيلي واليمين برمته غير مستعد للتفكير في ذلك، إذ إنها تعني نهاية حلم دولة إسرائيل بالنسبة له، لذا لا بد من البحث عن بدائل ستمنح إسرائيل فرصة الاستمرار في حكم الضفة الغربية بل وتصبح هذه المناطق «التوراتية» جزءاً أصيلاً وبإرادة الجميع ودون منافسة على الشرعية وفي الوقت نفسه لا توصف إسرائيل بأنها دولة محتلة. وبالتجربة وفق هذا المنطق فإن الانسحاب والاختباء خلف الحدود الدولية كما يطلب اليسار لن يساعد إسرائيل بل يديم الصراع مع الفلسطينيين. وكما يقول يوسف ألفير رئيس الموساد السابق إن هذه الدعاوي تكشف حقيقة محاولة اليمين للتصدي لفرصة التخلي عن الضفة الغربية.[٦٩]

**الدولة الفلسطينية خطرة على الأمن القومي وعلى وحدة أرض إسرائيل وعليه على إسرائيل أن تبحث عن طرق تمكنها من حكم الضفة الغربية دون أن تكون قوة احتلال. وبذلك فإن أطروحات الدولة الواحدة ليست بأكثر من التفاف على فكرة الاحتلال وصورة مجملة له.**

وعليه فإن البعد الحقيقي لكل هذا النقاش اليميني يدور حول سبل رفع صفة احتلال عن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية. والثمن باهظ لكنه واجب الدفع إذا أرادت إسرائيل أن تحافظ على الوضع القائم ويتمثل في منح السكان الفلسطينيين صفة مواطن. وعليه نجد أن بعض دعاة هذا الطرح يضيفون شروطاً قاسية تتعلق بفكرة التجنيس مثل سن قانون يقر بيهودية الدولة رغم وجود أكثر من ٣٠ بالمائة من مواطنيها العرب وجلب ملايين اليهود الجدد لموازنة التشوه الديمغرافي والحديث عن الدمج قبل التجنيس. البعض، وبسبب مخاطر ارتفاع معدلات الولادة في المجتمع الفلسطيني وبالتالي تحول الفلسطينيين إلى أغلبية، يفضل البعض وضع كوابح لفكرة منح الجنسية لسكان الضفة الغربية من خلال منحها تدريجياً ومشروطة بالولاء للدولة اليهودية والخدمة العسكرية والمدنية. وبعبارة أخرى فإن ما يقترحه هؤلاء أمثال حنان بورات هو أن قلة قليلة من الفلسطينيين سيكون لهم الحق في التصويت وفي المستقبل البعيد فقط.[٧٠] فالدفاع عن وجود الدولة صار يجب أن يضمن التفكير في شرعيتها، فوفق أحد تبريرات حوطبلي فإن العالم يناقش شرعية الدفاع عن عسقلان وسديروت وليس شرعية المستوطنات، أي شرعية إسرائيل. وبحسب حوطبلي فإنه قبل إزالة علامة الاستفهام عن الضفة الغربية لا بد أن يمر جيل أو أكثر يتم فيه إدخال رموز الدولة في الدستور، وذلك لضمان نقاء يهودية الدولة على المستوى الإدماجي.

ولا يتحدث اليمين المتطرف عن الدولة الواحدة التي يتحدث عنها دعاة الدولة

ثنائية القومية بل يقصدون دولة تضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وتستبعد غزة. وعليه فإن واحداً من أهم التحولات التي دفعت فكرة الدولة اليهودية بضم أجزاء من الضفة الغربية وبعض سكانها هو خروج غزة من المعادلة لأنه مع وجود غزة (مليون ونصف مليون نسمة) فإن التفوق الديمغرافي اليهودي لن يتحقق. في الوضع الحالي فإن الحديث بعد ضم الضفة الغربية يدور عن ٥,٨ مليون إلى ٣,٨ وهو ما سيعني الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية. وهو المنطق الذي دفع به آرنس بقوة حين قال إن إسرائيل دولة ثنائية القومية بأقلية ٢٠ بالمائة عربية وهي مع ضم الضفة الغربية ستواصل كونها دولة يهودية بأقلية عربية وإن كانت اقتربت من ٤٠ بالمائة، ليس من فرق كبير. ويفرق أقطاب اليمين من حملة هذه الفكرة بين ما يدعون إليه وما يدعو إليه اليسار من دولة واحدة لشعبين حيث أنهم يصرون على الطابع اليهودي للدولة حيث يكون الفلسطينيون أقلية تعيش مع أغلبية يهودية.[٧١]

تراجع التأييد لمبدأ الأرض مقابل السلام لصالح تأييد الحلول من طرف واحد.كما ازدادت المعارضة الشعبية لوقف الاستيطان.

ومن مزايا ذلك أن إسرائيل ليست مضطرة لتقديم تنازلات إضافية قد تعرض أمنها للخطر وتحول الضفة الغربية إلى غزة جديدة. كما ستواصل إسرائيل الاستيطان في الضفة الغربية وبحرية أكبر. وسيتوقف المجتمع الدولي عن معاداة إسرائيل بسبب سياساتها في المناطق.

## رابعاً، مواقف الرأي العام الإسرائيلي

انعكست جملة التحولات هذه والممارسة السياسية اليومية في إدارة ملف المفاوضات على الرأي العام الإسرائيلي أو كأنها كانت تتويجاً للتحول الكبير الذي حدث في أوساطه. ولكن يكون مفاجئاً، والحال كذلك أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن الرأي العام في إسرائيل أصبح يميل إلى تبني مواقف يمينية متشددة بالنسبة لحل الصراع، وبدأت معدلات معارضة معادلة الأرض مقابل السلام تزداد في السنوات السابقة لصالح الأفكار الأحادية التي تمت الإشارة لها سابقاً. مثلاً في العام ٢٠٠٥، أيد ٤٨٪ من الجمهور الإسرائيلي حل الصراع من خلال معادلة الأرض مقابل السلام. تراجع التأييد إلى ٢٨٪ في العام ٢٠٠٩، أما الذين كانوا يعارضون هذه المعادلة فقد كانت نسبتهم تصل إلى ٣٨٪ في العام ٢٠٠٥، ليصلوا سنة ٢٠٠٩ إلى ٦٠٪.[٧٢]

رغم أن نسبة كبيرة من الإسرائيليين لا يؤيدون إخلاء المستوطنات، لكن قسماً كبيراً منهم لا يرغب أن يؤدي هذا إلى تصادم مع الإدارة الأميركية. فهم مع دفع ثمن إذ اقتضى الأمر.

إلى جانب معارضة الجمهور الإسرائيلي الزائدة لمعادلة الأرض مقابل السلام، فان معارضتهم تزداد لحلول تشمل تفكيك المستوطنات حتى الصغيرة والنائية منها. يوضح الجدول التالي تطور مواقف الجمهور الإسرائيلي من هذا الموضوع.

**تطور مواقف الجمهور الإسرائيلي من قضية المستوطنات (٪)[٧٣]**

| | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|
| عدم تفكيك المستوطنات تحت أي ظرف من الظروف | ٢٧ | ٢٨ | ٣٦ | ٤١ | ٤٢ |
| تفكيك المستوطنات الصغيرة والنائية | ٥٧ | ٥٢ | ٤٦ | ٤٥ | ٤٣ |
| تفكيك كل المستوطنات بما في ذلك الكتل الاستيطانية الكبرى | ١٦ | ٢٠ | ١٨ | ١٤ | ١٥ |
| إجمال | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

في قضية الاستيطان تكشف الاستطلاعات أن الاستيطان من ناحية المبدأ يلقى ترحاباً. فقد أشار الاستطلاع نفسه إلى ان ٤٢٪ من اليهود يعارضون توسيع المستوطنات، بينما يؤيد ذلك ٤١٪، على شرط أن لا يؤدي ذلك إلى صراع مع الإدارة الأميركية، ويؤيد ١٧٪ من المجتمع اليهودي توسيع الاستيطان بدون أخذ الموقف الأميركي بعين الاعتبار، ويؤيد ٧٧٪ من اليهود قانون الإخلاء مقابل التعويض فيما يعارضه ٢٣٪.

**ما زلت فكرة الدولة الفلسطينية كأساس لإنهاء المطالب الفلسطينية تحظي بقبول كبير في المجتمع الإسرائيلي رغم تراجع الدعم لفكرة الأرض مقابل السلام.**

تدل نتائج الاستطلاع حول مواقف الجمهور اليهودي من الاستيطان في الضفة ان هذا الجمهور يحدد مواقفه من خلال الوقائع على الأرض، فهو لا يعارض الاستيطان الكبير أو الكتل الاستيطانية بل يعارض توسيعها إذا أدى الأمر إلى صراع مع الإدارة الأميركية، بمعنى إذا كان الاستيطان لا يؤدي إلى دفع ثمن فان الجمهور اليهودي سيؤيده.

وتقترب النسب المختلفة للاستطلاعات حول الموقف من المستوطنات فهي تدلل بشكل ثابت على وجود قطاع كبير من الإسرائيليين لا يؤيد إخلاء المستوطنات. ففي التقرير الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ضمن «مقياس الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، قال ٤٨٪ من اليهود إنهم يعارضون إخلاء مستوطنات في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين، مقابل ٣٧٪ مستعدون لإخلاء مستوطنات نائية في إطار الحل النهائي، فيما أبدى ١٥٪ استعدادهم لإخلاء كل المستوطنات اليهودية في إطار التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.[٧٤]

**جدول يبين مواقف اليهود من إخلاء المستوطنات حسب التوجه السياسي**

| | لا يجب الإخلاء بأي ثمن | إخلاء المستوطنات النائية فقط | إخلاء كل المستوطنات بما في ذلك الكتل الاستيطانية |
|---|---|---|---|
| يمين | ٦٦ | ٢٩ | ٥ |
| مركز | ٣٩ | ٤٨ | ١٤ |
| يسار | ١٦ | ٤٤ | ٤٠ |

المصدر: اريان وآخرون (٢٠٠٩، ٧١).

رغم ذلك، فقد حافظ التأييد لوجود دولة فلسطينية كأساس لإنهاء الصراع التاريخي مع الفلسطينيين على جاذبيته لقطاع واسع من الإسرائيليين. لكن وكما يبين التحلل التالي فإن ثمة تحولات على رؤية المجتمع اليهودي لشكل الحل الدائم الذي يريدونه، وفي هذا السياق تشير الأبحاث العديدة التي أجريت حول موقف المجتمع اليهودي من فكرة إقامة دولة فلسطينية، إلى ارتفاع التأييد من ٢١٪ في العام ١٩٨٧، إلى حوالي ٦١٪ في العام ٢٠٠٦، فيما هبطت نسبة التأييد إلى ٥٥٪ في العام ٢٠٠٧. وفي الاستطلاع الذي اجري في العام ٢٠٠٩ أيد إقامة دولة فلسطينية ٥٣٪ من اليهود. وقد أيد في عام ٢٠٠٧ ٦٣٪ من اليهود مشروع «دولتين لشعبين». هذا الاختلاف بين نسبة التأييد العالية التي تحظى بها فكرة دولتين لشعبين وتراجع التأييد لفكرة «الدولة الفلسطينية المستقلة» قد يعود إلى ان شعار دولة فلسطينية لا زال يثير خوفا في صفوف اليهود وهو ما لا يثيره شعار دولتين، على الرغم من انه لا يوجد اختلاف جوهري بين الشعارين في الخطاب الإسرائيلي.[٧٥]

**رغم التغيرات اليمينية التي طرأت على الرأي العام الإسرائيلي إلا أن مواقفه المبدئية من الحل الدائم مع الفلسطينيين لم تتغير.**

وفي استطلاع أجري عام ٢٠٠٩ لمعهد ترومان للسلام في الجامعة العبرية، يتبين ان الجمهور اليهودي لم يغير مواقفه السياسية بشكل كبير فيما يتعلق بالحل الدائم مع الفلسطينيين، وحسب هذا الاستطلاع فان التوجهات السياسية للمجتمع اليهودي في موضوع إنهاء الصراع مع الفلسطينيين بقيت ثابتة خلال السنوات الأخيرة مع تغيرات طفيفة، وهو ما تدعمه الاستطلاعات المشار إليها سابقاً.

أما في قضية القدس فإن ثمة ثباتا كبيرا في مواقف الجمهور الإسرائيلي الذي يفضل الاحتفاظ بها وعدم تقاسمها مع الفلسطينيين. أشار ٦٢٪ من اليهود أنهم يعارضون ان تكون القدس عاصمة للدولتين وهي نسبة أعلى بقليل من تلك التي رأت ذات الموقف قبل الحرب على غزة عام ٢٠٠٨ حيث عارض هذا التوجه ٦٠٪.

**مواقف الجمهور اليهودي من قضايا الحل النهائي قبل حكومة نتنياهو وبعدها**

| | قبل الحكومة | | في عهد الحكومة الحالية | |
|---|---|---|---|---|
| | معارض | مؤيد | معارض | مؤيد |
| القدس عاصمة للدولتين | ٦٠٪ | ٣٤٪ | ٦٢٪ | ٤٠٪ |
| دولة فلسطينية منزوعة السلاح | ٣٣٪ | ٦٤٪ | ٤٠٪ | ٥٦٪ |
| إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة وبقاء الكتل الاستيطانية | ٤٨٪ | ٤٦٪ | ٤٨٪ | ٤٧٪ |

المصدر: معهد ترومان لابحاث السلام، ٢٠٠٩.

## اجمال

تفاوضياً، تميز عام ٢٠١٠ بأنه العام الذي لم تجر فيه مفاوضات. وربما باستثناء المحاولات الأميركية المتعثرة لجلب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الطاولة، وهي محاولات باءت معظمها بالفشل، فإن الملف التفاوضي لم يشهد وقائع أو احداثيات تذكر، بل ان جل الحديث كان يدور حول العملية التفاوضية ذاتها وشروطها. ومع إدراك الإدارة الأميركية بأن الفلسطينيين وصلوا لحالة التشبع من الوعود الإسرائيلية على مدار سبعة عشر عاماً ويريدون شيئاً ملموساً حاولت إدارة أوباما وضع ثقلها على نتنياهو وشركائه خاصة باراك من خلال تقديم الحوافز المغرية مقابل تجميد الاستيطان، وبالتالي إطلاق صافرة المفاوضات، وهو ما لم يتحقق لهم بسبب تعنت نتنياهو الخائف على ائتلافه. والمتابع يمكنه أن يدرك أن نتنياهو ومنذ تسلمه للحكومة رفض كل المطالب الفلسطينية بالعودة إلى ما يعرف بـ «تفاهم رايس» (٣٠/ ٧/ ٢٠٠٨)[٧٦] ووضع قائمة من الشروط المعثرة لعملية السلام من يهودية الدولة إلى رفض مناقشة ملف اللاجئين والقدس وغيرها. الأميركيون قدموا وصفة المفاوضات التقريبية وغير المباشرة وكثفوا من زيارات ميتشل وكلينتون واستدعوا أبو مازن ونتنياهو وواصلوا الهمس في أذن باراك للضغط على الحليف «بيبي» إلا أنهم وصلوا في نهاية المطاف إلى خلاصات قاسية جوهرها أن نتنياهو لن يقدم شيئاً وأن باراك مراوغ ولا يؤثر على حليفه، وأن أبو مازن لا يستطيع العودة للمفاوضات بعد أن صعد على شجرة الاستيطان.

**كان عام ٢٠١٠ عام اللا مفاوضات.**

وبكلمات أخرى، فبسبب مواقف نتنياهو وحلفائه في الائتلاف فإن عملية المفاوضات ظلت حبيسة النقاش حول ماهيتها ومدتها ولم يتم التطرق بشكل جدي إلى القضايا الجوهرية، ونجح نتنياهو إلى حدّ كبير في إضاعة الوقت، رغم فشله في

صد الهجمة الفلسطينية بخصوص ملف الاستيطان. ولم يبرح مربعه الأول في ملف الاستيطان ولم يغامر بالتجميد رغم العروض الأميركية المغرية وتحلل من كل ما أبدى سابقاً أنه مستعد للتفكير فيه.

يبدو مستقبل ملف المفاوضات غائماً في السنة المقبلة، إذ إن نتنياهو سيواجه صعوبة حقيقية وتحدياً كبيراً في الحفاظ على ائتلافه الحالي خاصة بعد ان تفكك حزب العمل، يضاف إلى ذلك أن تركيبة الائتلاف الحالي لن تمكن نتنياهو من تقديم شيئ حتى لو سلمنا جدلا انه يرغب بذلك. فكما دلل التحليل الخاص بمواقف أعضاء السباعية فإن ثمة رفضا لتقديم «تنازلات» في القضايا الجوهرية التي ينتظر العالم أن يسمع رأي نتنياهو فيها. هذا إضافة إلى عدم رغبة نتنياهو ترك قواعده في اليمين بشكل كامل لأنه يدرك بأن ثمة من هو جاهز لملئ الفراغ وليبرمان ليس بعيداً عن ذلك. وعليه فقد يفضل نتنياهو الوضع الحالي رغم إدراكه صعوبة الاستمرار في اللعبة وفق الشروط ذاتها، فهو سيعمل على إطالة عمر ائتلافه وسيلجأ إلى شن هجوم دبلوماسي عنيف على السلطة الفلسطينية للحد من انتصاراتها الدبلوماسية المتعلقة بالاعتراف بالدولة، وهو يدرك بأن واشنطن لن تجرؤ على عدم نقض أي قرار في مجلس الأمن لا يتعلق بذلك.

**الإدارة الأميركية أحبطت مع نهاية العام من نتنياهو ومن باراك.**

نتنياهو لا يريد شيئا سوى أن يظل الساحر الذي يمسك كل الكرات بيده ولا تسقط منه واحدة في الهواء وفي ذات الآن يغني أغنية تسلي الجميع. الهجوم الذي أطلق نتنياهو بوادره في مطلع العام حين أشار إلى أن العام ٢٠١١ سيكشف ان الفلسطينيين يرفضون السلام وأنهم غير جاهزين للحديث عن السلام وهم لا يرغبون في أكثر من التحريض ضد إسرائيل. وهو قد يمارس ضغوطاً شديدة على أوباما خاصة أن الأخير سيبدأ منذ منتصف العام التفكير في الولاية الثانية وسينشغل مع نهاية العام في التحضير لها، بجانب تزايد قوة الجمهوريين في المؤسسة التشريعية بعد التجديد النصفي في تشرين الثاني الماضي.

كما أن التحولات الدراماتيكية التي حدثت في مصر سترمي بثقلها على علاقة نتنياهو بإدارة البيت الأبيض. أحد أهم نتائج هذه التحولات الكابوسية بالنسبة لإسرائيل هو أنها أثبتت لواشنطن ان هناك حليفا واحدا ووحيدا في الشرق الأوسط يمكن الركون إليه دائماً هو تل أبيب. هذا سيعني، كما يتوقع نتنياهو في خلواته، أن يخفف الضغط الأميركي عليه في ملف المفاوضات. وأول ثمار هذا ربما كان استخدام الولايات المتحدة لحق النقض لإجهاض قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان يوم ١٨/ ٢/ ٢٠١١.

بيد أن ما حدث في مصر قد يعني عكس ما يرغب نتنياهو، إذ إن واشنطن لا تستطيع

رمي مصر خلف ظهرها وهي معنية بالحكومة المصرية القادمة . ولأن موجة التحولات أكبر من مصر فهي قد تشمل دولاً عربية أخرى فإن واشنطن ربما تجد نفسها بحاجة لإعادة تقييم علاقاتها مع الحكومات الجديدة، ما سيعني تقليل «المحبة» العالية الممنوحة لإسرائيل . ويبقى أن مستقبل تعامل الحكومة المصرية الجديدة مع اتفاقية كامب ديفيد، رغم تأكيد المجلس العسكري في مصر على التزامه بالاتفاقيات الإقليمية والدولية، مصيري في تعامل كل من تل أبيب وواشنطن مع الصراع الإقليمي . لكن المؤكد أن أية حكومة مصرية مقبلة لن تكون صديقة بالمستوى نفسه مع تل أبيب التي كانت تتعامل به حكومة مبارك . فالحكومة الجديدة عليها ان تراعي التنوع البرلماني الذي سيكون عليها أخذه بعين الاعتبار . خلاصة القول إن رياح القاهرة قد تمطر في تل أبيب وسيكون لزاماً على نتنياهو أخذ هذا بعين الاعتبار حين يفكر في مستقبل المفاوضات مع الفلسطينيين .

أحد جوانب الردود الإسرائيلية المحتملة تكمن في كيفية التعامل مع الوضع في غزة مستقبلاً . فالحكومة المصرية الجديدة وبسبب وجود اليسار والإخوان في البرلمان قد لا تشدد قبضتها على حدود غزة وربما تفتح الحدود والحركة وهو ما سيعني خلق ظروف جديدة في القطاع وهو ما قر يستدعي تدخلاً إسرائيلياً من العيار الثقيل على الحدود .

**لم يبرح النقاش طوال ٢٠١٠ الشكليات، وبسبب تكتيكات نتنياهو وحيله لم يتم التطرق إلى الجوهر.**

على الجانب الآخر فإن قضية المفاوضات تبدو في مأزق أكثر مع تراخي الدعم المحلي لها فلسطينياً خاصة بعد قيام قناة الجزيرة القطرية بنشر ما قالت عنه وثائق سرية عن العملية التفاوضية، ما أثار تململا وغضبا بين الفلسطينيين . وبغض النظر عن صحة ما قالته الجزيرة من عدمه فإنها نجحت في تسليط الضوء على المخاطر التي قد تجلبها المفاوضات على جملة الحقوق الفلسطينية . هذا بدوره استدعى إعادة ترميم المواقف الفلسطينية وهو ما سيعني مزيداً من التمسك الفلسطيني بالشروط الموضوعة لاستئناف المفاوضات .

فكرياً، ترافق ذلك مع اختمار بعض الأفكار في عقل اليمين الإسرائيلي تتعلق بضم الضفة الغربية وتجنيس سكانها العرب تدريجياً للتحرر من فكرة التنازل عن «المناطق التوراتية» وإجهاض مشروع الدولتين . ورغم التباينات في الأطروحات اليمينية بهذا الشأن إلا أن ما يجمعها أنها تعبر عن مأزق حقيقي تواجهه فكرة الدولتين ومأزق آخر يمر به اليمين ويبحث عن مخرج له يزيل صفة احتلال عن إسرائيل وتحافظ الدولة فيه على يهوديتها وصورتها في العالم وربما ديمقراطيتها .

ثمة ميل إسرائيلي واضح تجاه الحلول المرحلية والتخلص من عبء القضايا الكبرى وهو ميل يتنوع مصدره من إحباط لدى البعض إلى هروب من الاستحقاقات لدى

البعض الآخر إلى أزمة فكرية لدى طرف ثالث . تتميز الحلول المرحلية المطروحة بأنها تتجاوز المطالب الفلسطينية حيث أن جملة الحقوق الوطنية الفلسطينية يقع أغلبها في باب القضايا الكبرى العصية على الحل . والملاحظ في هذا السياق أن هذه الحلول تتهرب من القاعدة الأساسية التي انطلقت وفقها عملية السلام وهي الأرض مقابل السلام وتنحاز أكثر نحو إخراج إسرائيل من ورطة الاحتلال دون ان تمنح الأرض لساكنيها الفلسطينيين . فاقتراحات اليمين حول الدولة الواحدة لا تبحث في استيعاب الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني بقدر البحث عن الحد من تدهور مكانة إسرائيل وتقليل مخاطر أية تسوية سلمية مع الفلسطينيين .

التحول في النظام المصري سيكون له أثر كبير على مستقبل المفاوضات من ناحية مدى التزام أميركا بدعم إسرائيل غير المحدود أو حاجتها للتكيف مع مزاج الأنظمة العربية الصاعدة، وبالتالي تقليل الرعاية التي تحظي بها إسرائيل.

خلق هذا بحثاً موسعاً ومقلقلاً للحلول الإقليمية والبدائل الأخرى لفكرة الدولتين . حيث بدأت الخيارات الإقليمية تظهر وإن بشكل غير رسمي في النقاشات في إسرائيل حول مستقبل المفاوضات خاصة مع استمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإخراج غزة من النقاش . وعاد الحديث عن دولة فلسطينية في غزة تلتصق بسيناء خاصة مع إحداث مصر الأخيرة وفرص الاستفادة منها ضمن مشاريع الحلول الإقليمية .

وجملة القول إن هذا الحراك الفكري يأتي على حساب حل الدولتين، وبالتالي يضيق فرص تطبيقها وهو ما يتعزز مع الإجراءات الإسرائيلية على الأرض من توسيع الاستيطان وخلق حقائق جديدة وتسريع تهويد القدس والتعامل مع غزة كملف إنساني ومع السلطة على قاعدة الصلاحيات الإدارية .

ختاماً، فإن استطلاعات الرأي الإسرائيلي تشير إلى توافق كبير بين هذه السياسات والتحولات وبين رأي المواطن، وهو ما يعكس نفسه في الانزياح الثابت نحو اليمين والتصلب في القضايا العادية مثل الموقف من الاستيطان والقدس، رغم ذلك فإن فكرة الحل على أساس دولتين تتمتع بدعم معقول في الشارع الإسرائيلي .

وضع غزة سيكون مصيريا أيضاً وعلاقتها مع مصر الجديدة ستنعكس على سياسات إسرائيل تجاه البقعة الجغرافية التي خرجت منها قبل ست سنوات.

## هوامش

١ . زكي شالوم، ٢٠١٠، «بين المطرقة والسندان: حكومة نتنياهو عشية تجديد المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ١٩٢ . .

٢ . حول العلاقات بين نتنياهو وإدارة أوباما انظر

Issacharoff, J. 2010, « The American-Israeli Relationship: Between Crisis and Common Cause », in Shlomo Brim & Anat Kurz (ed.), **Strategic Survey for Israel 2010**, Institute for National Security studies, Tel Aviv, pp.131- 140 .

٣ . على الأقل حتى شق الحزب من قبل إيهود باراك في ١٧ – كانون الثاني ٢٠١١ واقامة حزب جديد برئاسته باسم عتسمئوت . للمزيد حول الموضوع انظر الفصل السياسي .

٤ . Spyre, J. 2010, «The Netanyahu Government at its halfway point: Keeping things Quiet.» , Middle .East Review of International Affairs, Vol.14, No.3 , pp1 -11. p.7

٥ . للمزيد حول القلق الإسرائيلي مما يسمى محاولات نزع الشرعية عن إسرائيل انظر ورقة مركز ريئوت المقدمة لمؤتمر هرتسليا العاشر (آذار ٢٠١٠) المعنونة

**Building a political firewall against Israel›s delegitimization. A conceptual framework.**

٦ . لاحظ أن أوباما بدأ منذ اللحظات الأولى من ولايته تحريك المفاوضات فيما وبذل جهداً مكثفاً في ذلك . في المقابل فإن كلينتون الذي عرف أيضاً بجهود كبيرة للوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل لم يبدأ مبكراً مثل اوباما، كذلك جورج بوش الابن الذي حذفت به أمواج الحادي عشر من أيلول .

٧ . Spyre, J. 2010. P.3. p.3.

٨ . Kurz, A. 2010, «The Israeli –Palestinian Political Process: Dead End Dynamics, in Shlomo Brim & Anat Kurz (ed.), **Strategic Survey for Israel 2010**, Institute for National Security studies, Tel Aviv, .p89 ,97-pp85

٩ . Spyre, J. 2010.. p.9 .

١٠ . أنظر على سبيل المثال الإصدار الضخم الجديد حول هذه المتغيرات: يعقوب بار–سيمان–طوف . محرر . **عوائق السلام في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني**، القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٠ . (٤٥٨ صفحة بالعبرية) .

١١ . شيري طال–لاندمان ٢٠١٠، «تجديد نتنياهو»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ٢٠٨، ايلول . . وحول تطور موضوع الاعتراف في الأجندات الاسرائيلية انظر: شيري طال–لاندمان، «العامل الخامس»: المطلب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية»، **مجلة «عدكان استراتيجي»**، المجلد الثالث، العدد الثالث، ٢٠١٠، ص: ١٢١–١٣٥ .

١٢ . للمزيد حول خطاب نتنياهو انظر موقع مكتب رئيس الحكومة:
.09/WWW. Pm.gov.il\PMO\Communication/Spokesman/2010

١٣ . **هآرتس**، 20.12.2010 .

١٤ . زكي شالوم، ٢٠١٠، م، س .

١٥ . شلومو بروم، ٢٠٠٩، «المسار الفلسطيني الاسرائيلي»، عدكان استراتيجي، المجلد ١٢، العدد ٣، ص، ٣٨ .

١٦ . م . س . .

١٧ . **هآرتس**، ١٥/ ١٢/ ٢٠١٠ .

١٨ . شلومي بروم، ٢٠١٠، «تجديد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين: الصعوبات في الطريق»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ٢٠٣، آب .

١٩ . عكيفا الدار، ٢٠١٠، «نتنياهو وعد نتنياهو يوفي»، **هآرتس**، ١٠/ ١/ ٢٠١١ . .

٢٠ . اوريال ابولوف، ٢٠١١، «بعد السودان– فلسطين»، **هآرتس**، ١١/ ١/ ٢٠١١ . .

٢١ . للاستزادة حول ذلك انظر: عكيفا الدار، ٢٠١٠، «مليارا شيكل من ميزانية الدولة– للمستوطنات»، **هآرتس**، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٢٢ . **هآرتس**، ١/ ١/ ٢٠١١

٢٣ . يستند تحليل مواقف مريدور على لقاء اجرته معه صحيفة **هآرتس**، ١٦/ ١١/ ٢٠١٠ . .

٢٤ . يستند تحليل مواقف بيغن على مقال نشره في صحيفة **هآرتس**، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٠ .

٢٥ . يستند موقف ليبرمان على التصريحات التي أدلى بها بشكل مثابر خلال العام ٢٠١٠، وفي هذا السياق سنعرض أقواله في مؤتمر السفراء الأجانب السنوي الذي نظمته وزارة الخارجية الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠١٠، حول هذه التصريحات انظر صحيفة **يسرائيل هيوم**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠ .

٢٦ . موشي يعلون، أقوالها في مؤتمر «بدائل لتصور الدولتين»، الكنيست، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩ .

٢٧ . محاضرة القاها يعلون في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا في تاريخ ٩/ ١١/ ٢٠١٠ . انظر تسجيل المحاضرة على الرابط التالي:
http://actv.haifa.ac.il/programs/Item.aspx?it=1981 ( شوهد 27.2.2011 )

٢٨ . للتعمق حول تحولات حركة شاس، انظر: مهند مصطفى، «تسييس الخطاب الحريدي: حالة دراسية- حركة شاس»، **قضايا اسرائيلية**، ٢٠١٠، عدد ٣٩-٤٠، ص١١٢-١٢١

٢٩ . **هآرتس**، ١٣/ ٥/ ٢٠١٠ .

٣٠ . غيورا ايلاند، ٢٠١٠ . «**بدائل إقليمية لفكرة «دولتين لشعبين»**، رمات غان: مركز بيغن-سادات للدراسات الإستراتيجية، جامعة بار ايلان، ص: ٧-٨ . وأيضا بالعربية غيورا ايلاند، «إعادة التفكير في حل الدولتين» **قضايا اسرائيلية**، عدد ٣٤، ص. ٥٩-٨٨ .

٣١ . م، س، ص: ٨-٩ .

٣٢ . شموئيل ايفين، «توضيح الخيارات السياسية الإسرائيلية»، مجلة «**ميكود استراتيجي**»، العدد ١٢، ٢٠٠٨ . وأنظر ايضا، غيورا ايلاند، شلومو بلوم وعوديد عيران، ٢٠٠٩، «اقتراح مبدئي لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٢، العدد ٣، ص، ٥٧-٦٠ .

٣٣ . يقول بيلين إن السؤال الأساس هو إذا ما كان من الأفضل الانتظار حتى يأتي رئيس وزراء مستعد لدفع ثمن السلام أو أن نفعل كل جهد ممكن من أجل حل الأزمة فوراً (التوصل لاتفاق). أنا لا أفضل أن أنتظر .
Yossi Beillin, 2010, « A Two-pronged approach to peace », **Haaretz**, 6.9.2010 also
http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/a-two-pronged-approach-to-peace-1.312428, ( 20/ 12/ 2010 )

٣٤ . « الموقع الالكتروني لعرب ٤٨، 30.10.2010، على الرابط التالي:
http://82.80.203.83/?mod=articles&ID=75151 (شوهد ١٨/ ٢/ ٢٠١١) .

٣٥ الأيام، ٣١/ ١٠/ ٢٠١٠

٣٦ م. س.

٣٧ Bean,T. 2003, «No Choice But a Unilateral Solution»,
http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/3091 (شوهد ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠١)

٣٨ . شلومو حسون، ٢٠٠٥، **الانفصال: ماذا بعد ذلك؟** . القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات .

٣٩ . أيضاً الانسحاب من لبنان كانت تصرفاً إسرائيلياً من طرف واحد .

٤٠ . تعداد سكان غزة وقت تنفيذ الإنسحاب .

٤١ . انظر الى البرنامج السياسي لحزب كاديما على موقع الحزب، حيث لا يظهر اي ذكر لسياسات الانفصال كما ان اليمين وخصوصا الليكود انتقد بشدة سياسات الانفصال احادي الجانب واتهم هذه السياسات بانها المسؤولة عن سيطرة حماس على قطاع غزة . انظر برنامج كديما على موقع الحزب: http://www.kadima.org.il/uploads/Maza/medini.pdf
وحول نقد اليمين لسياسات الانفصال احادي الجانب انظر: مهند مصطفى، «حماستان: التوجه الاسرائيلي من فوز حركة حماس». **مجلة قضايا اسرائيلية**، العدد ٢١، ٢٠٠٦، ص: ١٣-٢١ .

٤٢ on the following (2006/5/Ex-Gaza commander slams West Bank withdrawal» World Net Daily, (1»
http://www.wnd.com/?pageId=35958 (2010/8/link (last access 20

٤٣ ,Amir Oren, «Were the withdrawals from Lebanon and Gaza a failure?», Haaretz
on the following link (2010/5/3)
http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/were-the-withdrawals-from-lebanon-and-gaza-a-failure-1.284605 (شوهد 20.9.2010)

٤٤ **هآرتس** ، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٦

٤٥ «عودة إلى الخطوات أحادية الجانب: «**معاريف**» خطة إسرائيلية لتنفيذ انسحاب من الضفة الغربية يرسم حدود دولة فلسطينية مؤقتة»، الأيام، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧ .

٤٦ م. س.

٤٧ **معاريف**، ١٦/ ٩/ ٢٠١٠

٤٨ صحيفة **المستقبل**، ٢٠١٠ «إسرائيل تهدد بإحياء خطة «الانطواء» لشارون» ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٠ .

٤٩ . ايلاند، م، س، ص. ١٠ .

٥٠ . افرايم ليبي، ٢٠١٠، «الفلسطينيون واسرائيل بين التسوية والازمة- الجولة القادمة»، **عدكان استراتيجي**، العدد الرابع، ص، ٧٠ .

٥١ . المصدر السابق، ص، ٧١ .

٥٢ . نيتسان فلدمان، ٢٠٠٩، «السلام الاقتصادي: النظرية امام الواقع»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٢، العدد ٣، ص، ٢. .

٥٣ Gopin,M. 2010, «Imagining Peace: The Practical Advantages of an Israeli/Palestinian Final
: Settlement» 13 October. also on the following link
imagining-peace-the-practical-advantages-of-an-/13/10/http://www.marcgopin.com/2010
(2011/2/israelipalestinian-final-settlement/(seen 12

٥٤ Beres, L.R. 2010, «Why a Palestinian state would never be demilitarized: a Jurisprudential and
Strategic Perspective.», Jewish Press, 28.9.2010, on the following link, http://**www.jewishpress.com**/
(pageroute.do/45435/ (last access 13.1.2011

٥٥ . ايلاند، مصدر سبق ذكره، ص، ١٠ . وأيضا ص، ١٧-١٨ .

٥٦ . افرايم عنبار، ٩٢٠٠، **صعود وانهيار منظومة «دولتين لشعبين»**، رمات غان: مركز بيغن-سادات للدراسات الاستراتيجية، ، ص: ٦-٧ .

٥٧ . للاستزادة حول الموضوع انظر: يوسف هيلر، ٢٠٠٣، من «**بريت شالوم**» **الى** «**ايحود**»: **يهودا ليف ماغنس والصراع على الدولة ثنائية القومية**، القدس: الجامعة العبرية .

٥٨ . . للاستزادة انظر: اسعد غانم، ١٩٩٩، «دولة ثنائية القومية فلسطينية-اسرائيلية على كل مساحة ارض اسرائيل/ فلسطين ومكانة العرب مواطني اسرائيل في هذا الجهاز»، في سارة اوستسكي لازر وآخرون (محررون)، ٧ **طرق: خيارات نظرية لمكانة العرب في اسرائيل**، غفعات حبيبة، مركز دراسات السلام، ص، ٢٧١-٣٠٣ .

٥٩ . انظر اللقاء المطول الذي اجراه معهما الصحافي الاسرائيلي اريه شبيط في ملحق **هآرتس** الاسبوعي، ٨/ ٨/ ٢٠٠٣ .

٦٠ . ميرون بنفينستي، ٢٠٠٩، «نعم، نحو حل ثنائي القومية للصراع»، مجلة «ميطاعم»: مجلة للادب والفكر الراديكالي، كانون الاول عدد ٢٠ .

٦١ . ستصدر ترجمة عربية له عن «مدار» .

٦٢ . يهودا شنهاب، ٢٠١٠، **في فخ الخط الاخضر: نص سياسي يهودي**، تل ابيب: منشورات عام عوبيد (يصدر قريبا بالعربية عن مدار ) .

٦٣ . للاستزادة حول صعود حل الدولة الواحدة في صفوف اليمين انظر التقرير الموسع الذي أعده ملحق **هآرتس** حول الموضوع، أنظر ملحق **هآرتس** الاسبوعي، ١٦/ ٧/ ٢٠٢٠، ص، ١٨-٢٦ .

٦٤ . أنظر المقالة في **هآرتس** «Is there another Option?» بتاريخ ٢/ ٦/ ٢٠١٠ . على الرابط التالي
http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/is-there-another-option-1.293670

٦٥ . تسيفي حوطبلي، ٢٠٠٩، اقوالها في مؤتمر «بدائل لتصور الدولتين»، الكنيست، ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩ .

٦٦ . Reider, A,2010, «Who's Afraid of a One-State Solution?», Foreign Policy, MARCH 31 .
على الرابط التالي
whos_afraid_of_a_one_state_solution/31/03/http://www.foreignpolicy.com/articles/2010

٦٧ Woodward, P. , 2010 , «A one-state solution from the Israeli right», July 16, 2010
/a-one-state-solution-from-the-israeli-right/16/07/http://warincontext.org/2010

٦٨ لكن لا بد من التذكير أن أوساطاً كثيرة في اليمين مازلت تعارض وجهة النظر تلك، وتقول إنها تضر بمصالح الشعب اليهودي أنظر مثلاً
Isseroff, A. 2010, Israel-Palestine: The one-state solution returns, 19.07. 2010
http://www.zionism-israel.com/log/archives/00000751.html

٦٩ مشار إليه في
Kaufman, A. 2010,»The one-state solution: An option that should be taken off the table», September 10
. also , http://www.allword-news.co.uk/201011/09//israel-the-onestate-solution-should-be-taken-off-the-table/

٧٠ Susser,L. 2010, «Is one-state solution an answer to Greater Israel dreams?», August 5
(http://www.jstandard.com/index.php/content/item/14418/ (seen 1.2.2011

٧١ Susser, L., 2010, «Is one-state solution an answer to Greater Israel dreams?» · August 5
(http://www.jstandard.com/index.php/content/item/14418/ (seen 2.2.2011

٧٢ Yehuda Ben Meir Y, and Bagno-Moldavsky, O. 2009 Trends in Israeli Public Opinion on National .
.Security 2005- 2009, Tel-Aviv: The institute for National Security Studies, pp: 69

٧٣ كما نشر في كتاب يهودا بن مئير، م، س. ص ٧٢ .

٧٤ . اشار اريان وآخرون، 2009 ، **مقياس الديمقراطية الاسرائيلية ٢٠٠٩**، القدس: المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، ص، ٧٠-٧١ .

٧٥ . Yehuda Ben Meir and Olena Bagno-Moldavsky. at, ac.

٧٦ حول تفاصيل مداولات اللحظات الأولى للمفاوضات بعد استلام نتنياهو الحكومة انظر التقرير الخاص الذي قدمه الدكتور صائب عريقات بعنوان «تقرير خاص: الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس. التوصيات والخيارات». منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات. ٢٠٠٩ .